۱۳۸۴/۲/۷

میکروفیلم تهیه شد

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
واقف - مرحوم استاد سید محمد باقر مولوی
عربشاهی سبزواری محرم الحرام ۱۴۰۵ ه‍ ق

۱۴۹۷۴

آستان قدس

الضوء علی المصباح
تاج الدین محمد اسفراینی

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب شرح مصباح عربی
مصنف
مؤلف
خطی نستعلیق ۱۹ سطر
چاپی
سال تحریر عدد اوراق ۹۰
جزء کتب نحو شماره خصوصی
شماره عمومی ۱۴۹۷۴ شماره قبض
واقف سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف
طول ۲۱ س‌م عرض ۱۵ س‌م شماره صفحات

المنت ملا رسول

٣٢١
٦٥٤
٧٨٢
٧ [illegible] ٩

٣٤٦٦

ابجد هوز حطی کلمن سعفص
قرشت ثخذ ا

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
ز ... مرحوم آستاد سید محمد باقر مولوی
حریشاهی سبزواری محرم الحرام ۱۳۰۵

بمدرسه آمدن کتاب الحروف ۱۲۰۱
شهر صفر المظفر ۱۰
... سکمنک اغزنه برکوشیری دون
سکمنک اغزن باندر دی ...

دعاء نزله
برخم مرغ نو بند از جا بجه در اد برنز
طیطوس طیطوعس بشل آدم عدود اسکن اسکن اسکن
اخرج اخرج اخرج الهالمحج ... ههههههه
۶۶۶۶۶۶ وهی ... م

الله ... کی

خوشا بزمی که ... رخش

ابجد هوز حطی کلمن سعفص
۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۲۰ ۳۰ ۴۰ ۵۰ ۶۰ ۷۰ ۸۰ ۹۰

قرشت ثخذ ضظغ
۱۰۰ ۲۰۰ ۳۰۰ ۴۰۰ ۵۰۰ ۶۰۰ ۷۰۰ ۸۰۰ ۹۰۰ ۱۰۰۰

۱۲۳۴
م
اهج ز د ب و د

ص
ج ز ه ب و د ا و

ا
د ا و ج ز ه ب ز

ت
و ج ا ب ه د و ه

حا
ز د ب و ج ا ه ج

ج
ب و د ا ه ج ز ه

ب
ج ز ه ب د ب و د

ش
ه ا ز د ا و ج ا

ب
و ج ا ه ب ز د ب

ل
اهج ز د ب و ه

ذا
ب و د ا ه ج ز ه

ذ
د ا و ج ز ه ب ز

	د	د	و	ب	و	ز	ج	ه	ا
		و	ا	و	و	ب	ه	ز	ج
	ه	ز	ب	ه	ز	ج	و	ا	د
	ح	ه	د	و	ه	ب	ا	ج	و
ا	ط	ح	ه	ا	ه	و	ب	د	ز
والله	ق								

والله

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
واقف - مرحوم استاد سید محمد باقر مولوی
عربشاهی سبزواری محرم الحرام ۱۳۰۵ ه‍ ش

ف	ع	س	ن	م	ل	ك	ي	ط	ح	ز	و	ه	د	ج	ب	ا
۸۰	۷۰	۶۰	۵۰	۴۰	۳۰	۲۰	۱۰	۹	۸	۷	۶	۵	۴	۳	۲	۱

غ	ظ	ض	ذ	خ	ث	ت	ش	ر	ق	ص
۱۰۰۰	۹۰۰	۸۰۰	۷۰۰	۶۰۰	۵۰۰	۴۰۰	۳۰۰	۲۰۰	۱۰۰	۹۰

آخوند ملا جعفر

۱۳۲۴

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام الاجل العلامة ناصر الدين ابو المكارم المطرزي رحمة الله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه رحمة الله عليه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما اخرت الفاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمل على طريق الاستيناف كما يقال جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها آخذا في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتي في اوايل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف منه المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ان المظه ولا المظه على تقدير معنى اردت ان المظه بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فانى خارج ان يعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت فيه بالخيار ان شئت اعملت فيه اما وان شئت اعملت فيه خارجا لعدم المانع واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به واما اذا قلت اما زيدا فانى ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيدا بضارب وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وقد نقل بعض المتاخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بعد فانى احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب بادئ على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو احمد فقد عمل مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظروف وفاقا ولاعمال المظه مانع آخر وهو وقوعه في صلة ان وشيء مما في حيزها لا يتقدمها **قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام** وجه التشبيه بين الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد كذا النحو ان استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمروا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام فصار منتفعا به في تفهم المراد واذا لم يستعمل فيه فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل مجرور على انه بدل من الله فلا يكون وصفا لله لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة اسم الفاعل انما تكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال فتكون في حكم الانفصال اما اذا اريد به معنى المضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان متقدم نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة

الى المفعول

المراد من تقدير الانفصال ان المضاف معه لان تقديره ضارب زيد ضارب زيدا فيكون منفصلا معنى

حقيقة والمعنى ههنا على الماضى لان جعله النحو فى الكلام كالملح فى الطعام شيئ قد وجد قديماً
ونظيره نحو قوله تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة لله تعالى لانا نقول هذا
لا يستقيم فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن فى معنى الحال والاستقبال
لما عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال والاستقبال فيكون اضافته فى حكم الانفصال
وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل فى الثانى وهو اما الكاف
وحده فى قوله كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف ان
جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام واذا عمل فى الثانى عمل فى الاول والا يلزم
الاقتصار وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا فى الاول وان يكون الاضافة غير محضة
وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى
الخلق مثل قوله تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب المحل على الحال من
النحو دون المفعول الثانى فينبغى لك جعل اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان
يتوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يبعد تعسفا من جهة المعنى والانتصاب
جاعل على الحال او على المدح والارتفاعه على انه خبر مبتداء محذوف وجه **قوله مؤيد**
الاسلام مجرور على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة
لكونه بمعنى الماضى **قوله لا زال كاسمه مسعودا** هذه الجملة مع سابقها جملة معترضة
بين اسم ان وخبرها ولا محل لهما من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا للازال
ومسعودا ابدلا منه اى لا زال كائنا كاسمه لا زال مسعودا **قوله لما استظهر**
اى حفظ وقراء عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهى مضافة الى الجملة بعد

بعدها والعامل فيها اردت اى اردت تلميظه وقت استظهاره والجملة اعنى اردت
مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان اى ان الولد الاعز مراد منى تلميظه او مريد
ان تلميظه وقت استظهاره **قوله مختصر الاقناع** واضافة المختصر الى الاقناع تشبه
ان تكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى المختصر المخصوص بهذا الاسم كما فى قولهم
سرنا ذات مرة اى مدة مختصة بهذا الاسم مدة والضمير المجرور المتصل فى بحفظه
جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول
متروك اى بحفظه اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول وذكر الفاعل متروك **قوله واحاط بغزراته حفظا** انتصاب حفظا
على انه تميز اى احاط حفظه بغزراته وكذا انتصاب معنى ولفظا اى اتقن معنى
ما فيه ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية
اعنى فيه صلته حصل او كان ومن النحو بيان له وانه اعنى من النحو
ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن
فى فيه والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعنى فيه فكان المعنى اتقن الذى
حصل فيه وهو من النحو وانه اعنى من النحو وان كان حالا الا انه يغنى غناء التميز
فى رفع الابهام لان من فيه للبيان فان قلت اى فرق بينه فى رفع الابهام ههنا
وبين التميز الذى بعده اعنى لفظا ومعنى قلنا الابهام الرافع اياه من النحو
هذا الابهام الكاين فى الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التميز بعده هو
الابهام الكاين فى مضمون الجملة اعنى وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان
الشيئ قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما

جميعًا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل لفظًا ومعنى ارتفع الابهام وتبيّن المراد **قوله ان المظ** اى اطعم وازيقه والتلميظ تتبع اللسان بقية الطعام فى الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من توابعه ورادفه **قوله والجبر المدقق** والجبر فى الاصل واحد الاحبار ويقال للرجل العالم بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه هكذا ذكره الجوهرى فى الصحاح **قوله حتى يعلق بطبعه لفظ الملو** من لفظ ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول اعنى ما فى قوله ما ينتجه ولا يجوز هٰهنا ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن لان شيئًا مما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول **قوله فوجدت اكثرها تعاوره ابناء الايه** التعاور التداول يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اى تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التميز **قوله كراهة ما فيها من الاشياء المعادة** انتصاب كراهة على انها مفعول له وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اى كراهتى ما فيها **قوله ونفيت عن كل منها ما تكرر** اى عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما فى قوله تعالى وكلا آتينا حكما وعلما والضمير فى قوله منها راجع الى الكتب الثلثة المذكورة وما فى ما تكرر مصدرية والمستكن فيه ضمير كل اى نفيت عن كل واحد منها تكرره ولا يحسن ان يكون ما موصولا لفساد المعنى لان المنفى هو التكرر دون المتكرر **قوله استثقالا للمعاد** وانتصاب استثقالا واستقلالا على انهما مفعول لهما ولا انتصابهما على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه والمراد بالمعاد التكرر وهو بمعنى المصدر دون اسم المفعول كمثل ما تقدم ذكره والمعاد اسم المفعول والمراد به الشئ المقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد منه واللام للجنس

المراد من المكرر نفس المسئلة وبالتكرر اعادة مرة اخرى والمنفى نفس الاعادة دون نفس المسئلة فيكون المنفى هو التكرر دون المتكرر

للجنس **قوله بغير مدخر** انتصاب بغير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل بالصفيت وجاز مدخر بالذال المعجمة والدال المدغم فيها منقلبة عن تاء الافتعال ومثله اذكروا ادكر وقد حكى ايضا فيه البيان نحو اذكر **قوله الا ما ندر** محل الموصول هٰهنا اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شئ اى لم اطو الا ذكر ما ندر بحذف المضاف واقام المضاف اليه مقام المضاف وهو ما ندر واما مجرور على البدلية من شئ او من مسايلها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذا محل ما فى قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب اما على الاستثناء او على البدلية من شئ **قوله ويستنى مغانم اثاره** اى يغتنم والمغانم بمعنى الغنائم واضافتها الى الاثار من باب خاتم فضة اى مغانم من اثاره لان المغانم هى الاثار اى الثمرات الحاصلة منه **قوله وكره** اى طويته وجعلته مشتملا عليها مستعار عن كسر الطاير جناحيه اذا ضمهما اليه للوقوع فانقض **قوله كل لفظة دلت** على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة لفظة كل هٰهنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد التعريف مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى التى هى الاشارة والعقد والنصب والخط وقد اعترض عليه اشكال بان المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به حقيقة واجيب عنه بان اللفظة تتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به حكما والمنوى فى زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده نحو قوله تع يا ادم اسكن

فوائد

قوله كل لفظة وهى مجرورة لاضافة كل اليه وهو لازم الاضافة ان اضيف الى المذكر فهو فى حكم المذكر وان اضيف الى المؤنث فهو فى حكم المؤنث حاجى بابا

انت وزوجك والعطف عليه وغير ذلك من المحامل العقيد الثاني كونها دالة على معنى
وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو مهب وحخب
وجسق مثلا وغير ذلك من الفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعني
اللفظة والدلالة يشبه ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشار
كها فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى ما لا يشاركها فيه العقيد الثالث كون ذلك المعنى
الدال هي عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين التعريف والذ
كورة مع الادمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري في حواشيه
فان قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في اللفظة قلنا ان
مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاوزة العامل اياه اليه
قد نزل منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق لفظة الواحدة عليهما فلا
يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى
هذا حكم سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة وا
حدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد
لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان
اللفظة متعدد ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني
المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله باعرابين والكلمة الواحدة
لا تكون معربة باعرابين فلا شك انه اذا كان علما معناه متحدا فاذا افراد
المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن
التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في لفظة احترازا عن

عن مثل عبد الله وقول من قال ان الحد منقوض لانه مانع من اسم الا وهو ينطوي على
معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير الطارئ بان
عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه
بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه
من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع والكلام فيه فان
قلت اليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير القائم في معنى اذ التنكير في الاسم
الواحد تقتضي الافراد فاذا قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا
نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه
وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على
معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثله
لا سيما وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة العقيد الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا
انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم ميشوم للمشئوم وغير ذلك مما يحرفون
كالنعلة مكان اللعنة ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن مثل اخ فانه يدل بالطبع
على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح فانه يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع
فان امثال ذلك لا تعد كلمات وللقائل ان يقول على الاول ان المحرف لا يخلو اما
ان لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت
على معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني
لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول فيكون كلمة فلا
يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى لانه

اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه
ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطأ ولما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة
حاصلة وان كان اللفظ خطأ فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى مفرد وان
ذكر الوضع لابد منه فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف وانما دخلت
الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتدأ متضمن لمعنى الشرط والمبتدأ اذا تضمن
معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته
فعل او ظرف كقوله تع الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
فلهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة
باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى
مفرد من قبيل الثاني فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى
وانث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا للمعناه لانه
ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظة
لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق
الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما استحق به قطعا ولو
ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبب **قوله** وجمعها
كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة يتناول
العشرة فما دونها الى الثلثة **قوله** وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه
الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة
الثلثة او لم يكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث يكون له اعراب

اعراب بوجه ما او لم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان
تكون مستقلة بنفسها او لم يكن والثاني هو الحرف والاول اما ان تقترن باحد الازمنة
الثلثة او لا والاول هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم
الجواب به فعلى هذا يلزمهم ان يعدوا الاسما الموصولات من قبيل الحروف لان
الجواب لا يتم بها **قوله** الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف الاسم بصحة جواز الحديث
عنه ثم لما علم ان من الاسما ما لا يجوز الحديث عنه كالاسما اللازمة للظرفية اردفه
بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسما اللازمة للظرفية مثل
متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك
اذا قلت آتيك متى طلع الشمس كان المعنى آتيك وقت طلوع الشمس وكذلك
اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان جلوس زيد والوقت
والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت واتسع المكان وفي ايراده اذ واذا من
هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع
اذا ههنا مبتدأ وخبرا وانشد وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي
ولست براح قالوا اذا ههنا مجرور المحل على البدلية من غد وكذلك اذ فا
نهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص
وهو اذكر مضمرا او مظهرا نحو واذ قال ربك واذ قال الله وغير ذلك وقد اعترض
بعضهم على هذا باسما الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف فانك
لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت ولن يتاتى

الاخبار عن اسكت كما لا ينافي عن صه وعلى هذا ساير اسما الافعال والجواب
عنه انهم وان قالوا ان هذه الاسما موضوعة مواضع الافعال الا ان ذلك تجوز
منهم فان هذه الاسما موضوعة مواضع مصادرها ساده مسد افعالها
فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه
فلما كان هو ساد مسد الفعل عبر النحويون بانه اسم للفعل قصر اللمسافة
والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا الذي يحقق اسميته وقد ما كان يختلج
هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنص من قبل شيخ ابي اسحاق الزجاج فانه
ذكر في امين انه حرف موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع
السكوت والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن فاذا لا فرق بينه و
بين مثى في التلفظ واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم ان تعريف الاسم بصحة
جواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث
عنه ليست من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفا
ئها انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى
ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف
باحد الشيئين غير مناسب ايضا لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان
لقايل ان يقول الحكم على الاسما اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقا مما يستشف الضعف من وراء الاعتراض فان الاسما اللازمة للظرفية
ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع
الفعل فيهما والوقت والمكان اذا انقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه

عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا
معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان
المقيدتين بالقيد المذكور فقد اشتملت على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان
يقال انها في معناهما قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسما مشتملة
لكونها على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه **قوله** كزيد والعلم والجهل ايراد هذه
الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد
وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا
كالجهل ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام انما اختص دخولهما بالاسم
لانهما تفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف
انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع مما لا يعتد به لقلته وندرته والذي
شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه راهما في الصفات بمعنى
الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما على هذا المعنى **قوله** وحرف الجر
انما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر
الافعال التي لا تتعدى بانفسها الى الاسما نحو مررت بزيد واخذت منه وغير
ذلك فامتنع دخولها الا على الاسما بعد مجيء الفعل لفظا او تقديرا وانما عملت
الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في
الاسم وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل على الفعل لوقوعه مضافا اليه اسما
الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان اردت صورة

بعد مجيء الفعل

الجر فهو ايضا مما يدخله نحو قوله تع لم يكن الذين كفروا الا انا نقول ان الاعراب له
اعتبارات ثلث ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا
ولا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب عنه نحو مررت بقاض وان
يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اى كان فى محل لو وقع فيه غيره من المعربات
لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته واذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد
من العامل ممتنع فى الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث والعبرة فى الا
عراب بالاولين دون الثالث الا يرى انهم حكموا على مثل من وما والذى وغيرها
بانه مبنى مع كونه البتة مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة
المحلية فكذلك فى الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية **قوله** والتنوين انما اختص
الحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل على الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف
نحو احمد وزيد ورجل وذلك لا يتصور الا فى الاسم اذ التصرف ومنعه لا يكو
نان الا فى الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة فى نحو صه فانك اذا قلت
صه بغير تنوين فمعناه افعل السكوت الآن واذا نونت كان المعنى سكوتا ما
وذلك لا يتصور ايضا الا فى الاسم واما عوضا عن المضاف اليه فى نحو اذ
كان الاصل اذ كان كذا وكذا حينئذ والاضافة لا تتصور الا فى الاسم
فقد عرفت ان التنوين الداخل لاجل هذه المعانى وهى التى ذكرناها لا يتصور
الا فى الاسم واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
فى نحو قول جرير اقلى اللوم عاذل والعتابن فقولى ان اصبت لقد اصابن
فان الاصل عتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنو

8

والتنوين الغالى الذى يلحق القافية المقيدة فى قول روبة وقاتم الاعماق خا
وى المخترقن تشبيه لاعلام لماع الخفقن فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه
التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم ارادوا به
الثلاثة الاول دون الاخيرين **قوله** والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان
للفعل حدا وعلامات فحده ما ذكره الزمخشرى وغيره وهو ما دل على اقتران حدث
بزمان واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع لتقريب
الماضى من الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل فى المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق فيمتنع دخوله الا على الماضى والمضارع ومنها دخول السين
وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعتا للاستقبال والاستقبال
ممتنع الا فى الفعل فدخولهما اذا ممتنع الا فى الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفى
سوف زيادة تنفيس وتأخر ومنها دخول الجوازم عليها نحو لم يخرج ولما يضرب
وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص الجر بالاسم
على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا
واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن فى الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اى ضارب هو كما تقول زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل
الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال فى قوله واتصل
به الضمير المرفوع العرفى اللغوى دون النحوى وحينئذ لا بد ان يكون الضمير
البارز الا يرى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل
شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به

شيئ الا بالاصطلاح النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيئ واما المرفوعة فقيد
احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرور لا يتصل بالفعل اصلا وانما تتصل
بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو انني
وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك
والضاربه فالضمير هاهنا ضمير المنصوب عنده على ما سيجيئ بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتوا امثلا ونحوها وهو علامة
الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول لا نم ان ما
اتصل بها من الحروف ضماير مسندة هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف
في اياك وهاك ورايتك والتاء في انت وانما كان اسنادها الى الضمير المستكنة
فيها ابدا لانها لو كانت ضماير لغا عليها لوجب ان يكون اسناد جميعها اليها كما في الا
فعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسناد
هما الى ما استكن فيهما كذلك هاتوا اسند الى ضمير مستكن وانما الحق الواو فيها ابدا
ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث وفي
قوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا على احدى التاويلات الثلاث ومنها لحوق
تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو
مسلمة وقايمة واما الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست
وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل
بينهما **قوله** وله ثلثة امثلة احدها المفتوح الآخر ويسمى الماضي والماضي هو الدال
على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه

انه فعل والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري ان يبني ولا يعرب واما سبب
بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو
وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قايم فيفضل بالحركة
على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضا
رع الاسم مضارعة تامة من ثلثة اوجه اعرب والماضي لما كان مضارعته غير تامة لم
يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر لما لم يضارعه
بوجه ما ترك على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل
فهو ابدا مفتوح الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء
اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا
عند لحوق بعض الضماير نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق هذه
الضماير فرارا عن توالي اربع الحركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل
اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيئ واما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا لان
الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا **قوله** والثاني ما يتعاقب على اوله احدى
الزوايد الاربع وانما اعتقبت هذه الحروف الزوايد على اول المضارع لانه لما و
جبت المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده
او عنه مع غيره او عن الحاضر او عن الغايب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى
وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة

حروف المدّة واللين لكثرة دورانها فى الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او عن بعضها اعنى الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لما وقعت اوّل انا ولانها فى الاصل اخف فاستؤثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اوّلا يفضى الى الاستبشاع لانّ الواو ربّما يقع اوّلا فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادّى الى اجتماع الامثال فكان يشبه بنباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما يبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها علامة للخطاب والتأنيث لكونها علما للمخاطب والتأنيث فى الماضى ولم يمكن الفرق بينهما باسكانها فى احد الموضعين لوقوعها اوّلا بخلاف الماضى ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبنى للفاعل بالفعل المبنى للمفعول ولا كسرها ايضا لانّ ذلك يلتبس بلغة من تكسر حرف المضارعة فيقول نعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اوّلا فزادوها وتعينت للغايب اعنى غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا نزاد فى اوّل الفعل فوجدوا اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين فى الماضى ولانها اقرب الحروف شبها من الحروف المدّة واللين لكونها غنّة فى الخيشوم كما انها مدّة فى الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضى قلت لانّ الصيغة المزيدة عليها بعد الصيغة المجرّدة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجعل الصيغة السابقة للسابق واللاحقة للاحق قوله ويسمّى المضارع وانما سمى المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم اى يشابهه وذلك من جهة اللفظ

اى يختص بزمان الحال بدخول اللام و الاستقبال بدخول السين او سوف

اللفظ والمعنى والاستعمال امّا اللفظ فلموازنته اسم الفاعل فى حركاته وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج وامّا المعنى فمن وجوه احدها انّه شايع فيختصّ اعنى انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختصّ باحدهما بدخول اللام والسين او سوف كما انّ اسم الجنس شايع فى امّته ثم يختصّ بواحد بعينه بدخول لام التعريف المعهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم فى كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم فى كلّ واحد منهما اعنى فى اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلّ وزيد يصلّى وامّا الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم وزيد يقوم والثانى دخول لام الابتداء على كلّ واحد منهما نحو انّ زيدا لقايم وانّ زيدا ليقوم فلمّا اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه يسمّى مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوّض الجزم مكان الجرّ على ما سنبيّنه فى موضعه ان شاء الله تع قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص للحال يعنى اللام فى قولك انّ زيدا ليفعل مخلّصة للحال فان قلت اذا كانت اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال فى قوله تعالى ولسوف اخرج حيّا وفى قوله ولسوف يعطيك قلنا انّ اللام تفيد التوكيد والحال وفى الآيتين قد تجرّدت لمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف فى الله فانّه يفيد التعريف مع انّه عوض عن همزة الاله تجرّدت فى النداء للتعويض متمحّضا عنه معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع انّ الجمع

الفرق بين الجنس وبين الاسم الجنس بل الاسم الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء والجنس لا يطلق الا على الواحد والحجر واسم الجنس يطلق على القطرة على سبيل البدل فانه يطلق على الكثرة بل يطلق على كل جنس اسم بخلاف الى ان يكون هذا كرجل فعلى العكس

يعنى كما ان العين مشترك بين المعانى ثم يختص لاحد المعانى بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لاحد الزمانين بدخول السين او سوف

بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزة نحو يا الله قوله والثالث
الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر للمخاطب تؤخذ من المستقبل
لانه لا مخالفة بين صيغتيهما الا ان تنزع الزايد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا
تتركه على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تحرج حرج ومن
تحاسب حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة افعل اى يشتق من مضارعه
كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم فى تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل
فى تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجى وابالامر على الاصل تفاديا بذلك
عن التباس بين الامر عن الثلاثى المجرد وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة
من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين فى فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من
الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين
اى مبنى على السكون لان الاصل فى الافعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه
والاصل فى البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبنى منها على الحركة ما بنى
لحصول المشابهة بينه وبين الاسما ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه
من الوجوه فبالحرى ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب
مجزوم لان الاصل فى افعل لتفعل كقولهم فى امر الغايب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبى عم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على ألسنتهم فى طلب التخفيف
فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك عن وقوع اللبس بينه
وبين المضارع فبقى الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدأوا بها واكتفى بها ذكر

١١

ذكروا ان علة وجود الاعراب فى المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف
المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا فلهذا
كان قوله فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضا
رعة محذوف فى محل النزاع وكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا
وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل والحرف ما دل
على معنى فى غيره وذلك لان الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعانى الاسمية والفعلية
ولا عبرة لمفهوماتها على الانفراد الا يرى ان معنى فى مثلا لا يحصل على الانفراد حتى
يتوسل بين الكلمتين وعلى هذا ساير الحروف لا يقال ان فى قد تدل على الاشتمال وعلى
على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج فى تصورها الى غيرها لانا
نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعانى المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند انضمامها
الى الاسما والافعال لا عند انفرادها ولا يدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان
يقال فى واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا ساير الحروف فهذا معنى قوله
والحروف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كلا من
هذه الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او اسم وفعل
وافاد سميا كلاما وجملة واعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه
وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد والاسناد فى عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين
الى الاخرى على وجه الافادة التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا
بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال

واما هي عند الخبازي الى الاسم او الفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيد اخوك في تاويل مواخيك وعمرو غلامك مؤول بمملوكك فمن هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلثة شرايط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قايم او اقوم والثانية كون ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد اعني التوصيف او غير ذلك نحو غلام زيد او غلام زيدا والرجل الذاهب فقوله اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز بها عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز بها عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد يطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين **قوله** والجمل اربع قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية نحو ان ياتني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الا

الاسمية نحو زيد قايم او قايم زيد والاول اما ان يتقدم المسند ظرف او ما جرى مجراه او لا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزيدان وغيرهما الامر وغير ذلك والاول هو الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدتها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الثابت فيه معنى الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وقالوا لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لاسيما وقد اعتضد بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار اخوه ومررت برجل في كمه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وشي وافي الدار اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد قبله على شيء فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم يتحمل بضميره مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضميره وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد لانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش منا في المسئلتين اعني في اعمال الظرف والصفات من غير اعتماد وهذا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية

عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج واماكك الوقوف
ومنه قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لان التقدير ومن آياته رؤيتك
وقوله ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند الخليل
لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده
بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا تلخص هذا فنقول قولهم عندي مال
جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان الجزء
اعني الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتداء جملة عندهم لكونه متأولا بالفعل نحو
استقر وحصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في
الدار زيد والصلة لا يكون الا جملة وعلى المذهبين فاستشهاده للجملة
الظرفية صحيح لان المجموع والجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة **قوله** وكل منها
تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام المفرد
فيقدر في محلها اعراب المفرد القائمة هي مقامه وهو المعني من قوله وتكتسي
اعرابه وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتداء وذلك
نحو زيد ذهب اخوه وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار
فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا لتقدير استقر على ما ذكرناه آنفا وعند
الكوفيين مفرد لان المقدر فيه مستقر عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة على ما ستبينه
في موضعه وثانيها الجزء في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وبلغني ان عمروا قد
ذهب اخوه وكان عمروا غلامه اسد وجاء في زيد لكن عمروا حاضر وليت زيدا
ان تأته يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها الجزء الثاني في باب كان نحو كان زيد قد

قد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك او اماكك بكر فهذه الجمل منصوبة
المحل على الجزئية ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام اخوه
على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتداء وخامسها صفة النكرة نحو
مررت برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم او ان تره يعجبك حسنه او في حسبه شرف
والجمل لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف
تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها جزءا شبيها بالفعل مخصوصا فيها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها في
حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت
الحال لذلك ان تؤكد وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها
جملة واما عند كونها مفردا فلذلك لان الاعراب لفظا على نسبة وتعلق بينهما
معنوية لم تفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا واسلوبا ونهجا
في الاستعمال ملحوظا اما الاصل فهو ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث
والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا ينحرف بها عن
ذلك الا بتأويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتا لفظا بدون
حرف النفي فلا يكاد يقال جائني زيد لا راكبا اللهم الا في الالفاظ العامية
وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سيقت
على هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها
وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها تحتاج الى واسطة
ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق فاذا تمهد هذا فنقول اما الجملة

الاسمية فحقها ان يصدر بما يدل على الربط وهي الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع
لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في
الامر العام مفيدة بمعنى الثبات والدوام نحو جائني زيد وغلامه راجل وقد تحذف
في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا
جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية نحو
لقيت زيدا ولا حال له بل الواو وههنا لانحرافها عن اصل الحال وعن نهجها في الا
ستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان تكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه
وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فتحلل الفاصل هنا كتحلله بين
العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخلو فعلها من ان يكون مضارعا او ما
ضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون
ثابتا لغيره فان كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا
فهو وارد على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو جائني الامير تقاد الجنائب
بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لوروده على اصل الحال دون نهجه
في الاستعمال فلا يجب الواو نحو جائني زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ما
ضيا فكذلك يسوغ الامران لانحرافها عن نهجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او
مقدرة مثبتا وكذلك من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جائني زيد قد ركب او
وقد ركب وقوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وعلى هذا قولك
كنت اسعى في امر كذا ما كان يعني السعي او وما كان يعني واما الظرفية فالظرف فيها

١٤

فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده
اما الاول فبغير الواو البتة لانخراطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على
ما سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جائني زيد على فرس واما الثاني فسايغ فيه الواو
وتركه نحو جائني زيد على كتفه سيف او وعلى كتفه سيف وذلك لما يتجاذبها من شبهي
الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية فلا يكاد تقع بتمامها موقع
الحال فلا يقال جائني زيد ان تسل يعط على الحال بل لو اريد ذلك تجعل الجملة الشرطية
خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جائني زيد وهو ان تسل يعط فيكون الواقع موقع
الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية
لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون
هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه
عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه
وبين الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا
في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها قطعا
فلم يستوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية التي ليست
بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد
ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها
او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو آتيك ان اتيتني وان لم تأتني اذ
لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل
يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله تعالى ءانذرتهم

ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو
نحو آتيك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني اذ لو ترك الواو التبس بالشرط
حقيقة وقد ذكر الجرجاني في مسايله العشرين بان الواو ههنا للعطف دون الحال
والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تأتني واكرمك ان لم تهني
وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر
فان الجملة المصدرة بان لم يجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك
لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا عن
معنى الشرطية فليجز في الواحد على ان قوله ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا ممنوع
اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التأويل منه مسئلة الكتاب وهي
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تع لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق
والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة
التي ذكرها المصنف رحمه الله ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وورائها اشياء اخر
هي كالمتشعبة عن هذه الستة منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت
زيدا عمروا اشرف ابوه او ابوه شريف او ان ثانية بكرمك او عنده مال ومنها
خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل اشرف حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو
ما زيد او لا رجل ابوه قايم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع التسعة قولنا
ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدا قبل دخول العوامل اللفظية
او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف اليها اسما الزمان

والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب
لان المراد بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون في معنى
المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسما الزمان او المكان جمل في
اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان
المضاف اليه في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله فيكون
فيها ضمير عايد الى الاسم الاول والسبب في اشتراط عود الضمير في هذه المواضع
لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية
فلا تصح خبرا او وصفا او حالا فان قلت ههنا يشكل بالجملة الحالية خالية عن
الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان او
القصة نحو قوله تع قل هو الله احد الله قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد
وما ذكرتم من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاولى فلان
الحال المجردة عن ضمير صاحب الحال لا تكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن
ضمير صاحبها فالحال لا تكون الا جملة بحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو
مثلا فالجملة الحالية عن ضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية فلان
ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة
موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي
الواقعة في هذه المواضع فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه
المواضع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن
ضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت

ابنك والجيش قادم كان المعنى اتيتك بهذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عايد منه
الى ما تقدمه وكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز
اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في
المعنى مجرى مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يصل
بينهما قوله وسترى ذلك وعد ببيان هذه الاشياء الستة لا بتفصيل وقوع الجمل
هناك اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الذي بسط من عذري في بسطنا
الكلام في هذه المواضع وقد نبهت ههنا على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه
قوله الاعراب ان تختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه
يبين المعاني وهو ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها الا ترى انك
اذا قلت ما احسن زيد فلو لم تعرب لم يعرف امتعجب انت من حسن زيد ام
ناف للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف والاعضاء
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد منه
نفي الاحسان عنه واذا اجررت مع رفع احسن تبين ان المراد منه الاستفهام وقيل
انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازال
اللبس والفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف في آخر الكلمة دون اولها واوسطها
لان الاعراب علم لاحوال الكلم والاحوال المصيرة الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل
ولهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة واما قيد اختلاف آخر الكلمة باختلاف
العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من ونحوها في قولك اخذت
من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لا

حظ لها في الاعراب وانما الحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين قوله وما في آخره
الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حده لا يخلو
من ان يكون صحيح الآخر او معتله فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلاث
نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره
الفا او واوا او ياء فان كان الفا فاختلافه تقديري لامتناع الحركة على الالف
وذلك نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني
ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت
الواو والياء الفا في عصا ورحى واعراب المبني محلي لا تقدير للحركة فيه وقد سبق
الفرق فيما تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك ما قبلها
كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة والكسرة
على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلافضائها
الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي
لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت
القاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات
الثلاث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي واذا كان آخر الاسم
واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح نحو دلو ولرفضهم
في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو في
الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحقق قوله واصل الاعراب بالحركات
اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلايل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون

عنها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة
واعلم اولا انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل
ابوان كعصوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما
في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياس وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المتشبث
وغير المتشبث والحذف بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه
الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور الثاني فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم
زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد
صرح به فرد ما حذف منها لاجل الثقل المعنوي وازالة والمحذوف فلم يتأت
لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها ولم يجعلوا
الواو الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما يجيء
فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف ايقاعا للانس بها واستقامة للطباع
الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا
نظير لهما في الآحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة
فرع الافراد فضاهت التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت
اباه ومررت بابيه ولهم في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة
ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء
ثم سكنت الواو في حالة الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب
في المجرور كما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة فانقلبت الواو الفا في حالة

النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حالة
الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا
حركتها في حال الجر الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حالة
الرفع والقلب حالة النصب والقلب والنقل حالة الجر وذكر جدي رحمه الله في
تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد
على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة
ومدة وهذه الضمة ضمة الالف الياء فلما جعل اعراب الواحد المفرد بالحركات لزم
اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشطر بالحروف الزوائد على الحركات بشطر
واختصوا هذه الستة دون ساير المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر
بالاعراب بالحروف لانها اطردت ردها الى الاصول في التثنية اعني ابوان واخوان
ولا يقال يدان الا فيمن يقول في الواحد يدى ومن العرب من يجعل اعراب هذه
الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ذاهبا بالمضاف مذهبه فيقول ابوه واباه وابه
واعلم ان هنوه وهنه لغتان مشهورتان وكذلك حموه وحمه ونحوه ونحمه وفي الحديث
فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم
يندن فاني حمها وجارتها وفي الحديث الا حمها الموت وقولهم ويصبح ظمآن وفي
البحر فمه وفي في ماء وهل ينطق من في فيه ماء واصل فم فوه فحذف الهاء حذفا غير
قياس كما حذف حروف العلة لشبهها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم
اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف
رد الى اصله فما به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة

مبنوك أباه فى الأحوال الثلث كما يقال عصاه قال الشارح ان اباها وابا اباها قد
بلغا فى المجد غايتاها وقول ابى حنيفة رح لا ولو رماه بابا قبيس وارد على ان الم
ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حرف العلة اذ لو ردت لاشبه
الواحد بالجمع نحو ابى واخى وانما لم يلزم ذلك فى فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت
فقيل فى وقد جاء فى كما جاز فيه واما ذو فانها لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس
الظاهرة لانها موضوعة وصلة الى الوصف بالاسماء الاجناس على ما يجئ ونحو
ابا زوى اروم بها ذو وهات ذو والثانى التثنية والجمع الصحيح وانما جعل
اعرابها بالحروف لانها متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختص التثنية بالالف
والجمع بالواو واشتركا فى الياء لان الحروف ثلاثة فاختص واحد بهذا وواحد
بذلك واشتركا فى واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان
التثنية اكثر فى الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية
والالف اخف من الواو فاختص الالف بما هو الاكثر فى الاستعمال والاثقل بما هو
الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هى اخت الضمة فهى على الرفع
ادل منها على غيره فجعل علامة للرفع فى الجمع والالف لما كانت بمنزلتها فى التثنية
حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف فى التثنية علامة للنصب لكونها اخت
الفتحة وحملوا الواو فى الجمع عليها قلنا لما فى ذلك من وقوع الشركة بين الرفع والجر
وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة انما هى بين النصب والجر دون
الرفع فاشتراكهما فى الحكم اولى ولما جعلا اعنى الالف والواو علامة الرفع فى

حارث ... اللغة بنى ... وعن الثانى التثنية عندهم بالالف ... فان ... الثلث ... على احد الوجوه ... هذان ... وعن الرابع انه ... بضمير ... على ... المرتبة والعظمة ... شرح ...

الدعلى غير الرفع لان الواو
يدل على معان لكونه دالا
على الرفع اكثر من
دلالتها على غيره اذ هى
اخت الضمة

حرف التخصيص اذا دخل
على المضارع يجئ للتخصيص
واذا دخل على الماضى يكون
للتوبيخ لغير سرزنش

فى التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها فى الجمع وفتحوا
فى التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما
فحملوا النصب على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع
لانه لا يدخل على القبيلتين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما فى التثنية والجمع
المخصوصين بالاسماء والثانى ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة
مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التآخى ما ليس بينه وبين الرفع
لاشتراكهما فى ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونها بخلاف الرفع واشتراكهما
فى معنى المفعولية نحو جاءنى زيدا ومررت بزيد وفى الكناية نحو مررت بك
ورأيتك والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع فى المخرج فالحمل عليه
اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين
ثم انهم اختلفوا فى هذه الحروف فى انها حروف الاعراب ام دلايل الاعراب
ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف
فى زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد اى هى بمنزلة الدال وفيه اختصاص
الضمة بالغاعلية والياء فى زيدين بمنزلة الدال المنصوب من زيد او المجرور فى زيد واما
النون فيهما فهى عوض عن الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد فان قلت اذا
كان الالف فى زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاى حاجة مست الى زيادة
النون بدلا من الحركة قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة
الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفا
علية ففى هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فمست الحاجة

عـ الحروف التى يجرى عليها الاعراب ٣

الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا
نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت اليست الغنية قد حصلت
عنه باختلاف صيغتهما قلنا ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسما المعتلة
فلا نظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين والمصطفين
ووجه الاختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذه
النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين
والاصل في تحريك الساكن الكسرة لان حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء فاوثر
لها ما هو ابعد الحركات من المعربات وهي الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل على نوعين من
المعربات وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت
نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتحوا نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل
الضمة ووجه آخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها
فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة
الى الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب
المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه
منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع الاحوال
على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالي وعلى للزومه الاضافة كلزومهما
ما يدخلان عليه من الاسما فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك
في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع اذا احظ اليه وعليه في الرفع فيجئ كلا

فجاز ان يكون كلا بالتنوين وعدمه
لتوجيه يقال ان المضاف اليه المحذوف
اذا كان مرادا او منويا يقرا
بغير التنوين ... يكون عوض ... تقديرا
وان كان المضاف اليه المحذوف
نسيا منسيا ولم يكن مرادا يقرا
بالتنوين

19

كلا عليهما وتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى
لانهم لما راوا الى وعلى تفتقران الى ما يدخلان عليه وراوا اسم الضمير المجرور يحتاج الى
ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتداء به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول
في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا
كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج
مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا ان
ينصبوا علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه اليا
لا توجد اصلا في اواخر الكلمة وانما توجد كثيرا في اوسطها كسيد وميت وذيل وغيث
ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد
مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة ففعلوا
لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني وهو ما ذكره المتاخرون وذلك
ان كلا اسم مفرد اللفظ ومثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند
الاضافة الى مظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفرا على الاعتبارين حقهما وانما لم
تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع
فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر
فحكمه حكم عصا لفظا اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلثة فكذلك
لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الخط اذ ليس حكمه حكم العصا خطا لان
العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف
فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن جعلها من اليا كان القياس ان يكتبها باليا

اصلهما صايد ومايت وذايل وغايث
ثم قلبت الالف ياء فاجتمع ياءان اولهما
ساكن وثانيهما متحركة ثم ادغمت الاولى
في الياء الثانية فصار سيد وميت وذيل
وغيث بالتشديد جميعا ثم خففت
فصار سيد وميت وذيل وغيث لشرح

وقيل انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي حال الجر والنصب يكتب باليا لصيرها
بعرق الى اليا في الحالتين **قوله** ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع قد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم
واما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادًا للفرع وهو المؤنث
على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم تتم فيه العلة التي اوجبت الحكم هناك ولهذا
نظاير لا يحصى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على
ما سبينه ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التاخي
والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فيجيء من بعد ان شاء الله تعالى **قوله** ومن
قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض
عن الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة
ولم يمكن ان يجعل اللام متعقب الاعراب لان هذه الضماير بعدها اوجبت كونها
على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف
المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها هنا لمكان الضماير فزادوا حرفا
شبيها بها وهو النون واختصت بحالة الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستؤثر
بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم
لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك
البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه
النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من

من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم
وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها
فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع
لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت
الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها عن الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد
واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلذا قد شرحناه **قوله**
الاسما على ضربين لما كان المعرب هو ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرًا
كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرًا
فيكون حركة آخره او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه **قوله** ثم المعرب
على ضربين منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف لان اولى الحروف بالزيادة
للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد
والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين **قوله** وغير منصرف وهو ما لا يدخله
الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان
التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياها لموجب الشبه لم يكن
الجر مقصودا بالمنع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه
قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه
منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام عليه
اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا لحاق
التنوين ولهذا اتى جمعها على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني

الا انه منع

هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وبهذا
الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علامة التمكن ومنع بعض وجوه الا
عراب وهولاء اثروا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين **قوله** وكان في
موضع الجر مفتوحا هذا عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في
العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان
في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان النصب ليس
يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنة بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم
منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال
ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما يدل
عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام
اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت
نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو
بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا **قوله** والاسباب المانعة من الصرف تسعة
انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد
الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة
ثان لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لمجيئه
في الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته متقدمة اذا على
رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء تخالف امثلة الافعال فاذا وجد
فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن

عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب
مقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد
والمفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على
الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب **قوله** متى
اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف وانما منع
الصرف لانه تشابه الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع من جهة الاشتقاق والافا
دة وهذا الاسم قد حصل له الفرعية من وجهين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف
الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب
الواحد بجانب الفرع فيجذبه الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع
فيه الاثنان يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف **قوله** وما وجد فيه كل
واحد من اسمائه حالة التنكير وانما منع الصرف في هذه النحو حالة التنكير لاجتماع
السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فللوصفية والوزن الغالب
لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان الذي مؤنثه فعلى فللوصفية والالف
والنون المضارعتين لالفي التانيث في حمراء وصحراء ووجه المضارعة ان الالف
والنون ههنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك وان مؤنث ما فيه الالف
والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الفا التانيث مخالف
لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف ههنا كما لا تجتمع مع الالفين فلا
يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة
فهو منصرف نحو سعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين

من الوجهين الاخرين حيث كان مؤنثة من لفظ ودخلته التاء فان سمّي به لم ينصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع
من الزيادة كما تمنع من الحذف والمعدول في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال
الله اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة
واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم في
مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة فبالحري ان لا تؤثر فيها لعدم
افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على
المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسما
الاجناس على ضرب من التأويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما
المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الا تراك لا تقول
ثلاث رجال وانما تقول رجال ثلث فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا
اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع
هذا لم يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنسا اربع اربع غير منصرفين للو
صفية والوزن قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير فلا تلزم في كل واحد
منهما وحده فبالحري ان ينصرف واما الجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف
ومنعه هو الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما ثلاث فانه اسم مفرد قد لزمت
الوصفية له فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها يعني الانتقال
عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون انكروا العدل اله

المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلثة ثلثة في المعنى واما ما فيه الف التأنيث
مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف التأنيث فيه
قامت مقام السببين اذ الالف علم التأنيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في
الكلام قبل ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه جرى مجرى تأنيث ثان وهذا معنى
قولهم انه لا ينصرف للتأنيث ولزومه فان قيل اليست التاء في طلحة ايضا لازمة
فما بالها لم تنزل منزلة سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون
الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعها والالف فيها كاحد الحروف
من الكلمة وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما
في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد
الف زائدة وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء
صحاري فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلوا
ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان ياء خطية
لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحاريء على مثال مجاريع كما ان اظهار
الهمزة في نحو خطيئة شايع كثيرة فان قلت اذا كانت علامة التأنيث هي الثانية
والاولى ليست في شيء من افادة التأنيث فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان
لالفي التأنيث قلنا انما عبروا عن هذين الالفين بالفي التأنيث ذهابا بهما مذهب
القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع
الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا انه الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان
يقترن به سبب آخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له

او نكرة على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا
الباب اساور واناعيم وساير الجموع الذي ليس على زنتها واحد مبني عليها والى هذا
اشار المص رحمه الله حيث قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما
قال ذلك لانهما جمعا تكسير فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم
فحصل فيهما سببان منكر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما
من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا
كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع
واشبه الآحاد نحو كراهية ورفاهية **قوله** فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذ
فها في الرفع والجر ونونت الاسم وانما نون نحو جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء
من مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة
قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جايزا في المفرد التزم في الجمع
كما ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والثقل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز
الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع
وصار على مثال سحاب فصرفته واما في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الوادي
ومررت بالوادي ولا تقول قطعت الواد بل الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب
فتجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل
قوله وسنة حالة التعريف انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت
العلمية فاذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا مؤثرة لكونها مشروطة بالعلمية في
التاثير في منع الصرف فيبقى بلا سبب وانما شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذ

اذا العجمة التعريب في حال العلمية كان ذلك فرعية اذا لم يكن الاسم متمحضا لهم واما العجمة
النكرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند وان سمى العرب به لانهم اجروا
اسماء الاجناس مجرى ما ضاعوه فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم
في ساير الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس
بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا انكر صرف
لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا
ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين واما ما لم ينصرف نحو احمد وان
جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء فاذا كان
غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بيعرب
في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة و
ينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا
معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا للنكرة وليس في
النكرة شيء يسمى عمر واما زفر في قول يا بني الفلاحة منه النوفل الزفر فانه صفة كزافر و
ليس بمعدول ولو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذا ذهب في هذا لانه لم يوجد الا في
الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث
بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة
لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما بالتاء الا
اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الصرف تمنع الحذف
فتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لزومه صرفت الصفات المؤنثة نحو ضاربة

وكرمة التأنيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا البناء الكلمة عليها وما
وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجدت في بعض
النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب او لعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا
الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب
وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين
اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجيء بعد
ويجوز في نحو معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني
اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب
او كرب في الاحوال الثلث **قوله** وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا
نحو احمر انما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية
لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش ظاهرة لان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه
فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به زال الوصف
فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية زائلة
ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان
الاخفش في المسألة فسأله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية
والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا
للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة
واما ما فيه الف التأنيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من

الصرف واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المنكر واما فعلان فعلى
فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الا
عجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد نظير فان نكر لم ينصرف ايضا في قول
ابي الحسن الاخفش كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة
سببين واذا كان الامر على هذا وجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا
اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا
آخر يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين
كما في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله **قوله** والثلاثي الساكن الاوسط يجوز
فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع فيهما التعريف والتأنيث ونوح
ولوط وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة
فيها قاومت احد السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى
كذبت قوم نوح المرسلين وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب
ثالث من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتأنيث
والعجمة فلم يجز فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان
واما المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امرأة
وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف
انهم قالوا في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي بالحذف والقلب ولم يجوزوا
في نحو حبارى الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا حباروي لوقوع الالف خامسة

ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف
رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا
اجروا نحو قدم مجرى عناق اسم امراة فلا يصرفوه وان سميت رجلا به
صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر
في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل
منزلة تاء التانيث ولهذا لم ترد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة
التاء الا ترى انك تقول في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان هذا على ثلث
مراتب المرتبة الاولى ما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا
او امراة والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل تسمية المذكر به الا ترى
ان كنا باسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة للمتحرك
الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم امراة لنقصانه عنها بدرجتين **قوله**
ونحو خدام فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى التي في
معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية
لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر
وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال هذه
مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر
وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزلي وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل
كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبا

والمبالغة كانه على معنى انزل ثلث مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي
يا جماعة كذا دالا على قصد تكرير الفعل وجمعه ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان
في قوله تع رب ارجعون فان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره قفا
والمعنى الق الق قال فلما عدل عن انزلي استعمل في الكلام مؤنثا والثانية ما كان
علما وهو اما ان يكون معدولا عن فاعلة كخدام وقطام فانهما قد عدلا عن
خاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد
للمحمدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه
سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما وهي
الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها في الصيغة
فجعلوها مشاركة لها في الحكم ختما بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية
الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فاذا نكر صرف
لزوال العلمية والتانيث المؤنث لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة
التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها فان القول ما قالت خدام البيت
الذي انشده اذا قالت خدام فصدقوها البيت وهو للجيم بن صعب في امراته
خدام وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو
يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية على الكسر لما كانت فعال التي في معنى الامر
ولم يستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله شع اطوف ما اطوف ثم
آوي الى بيت قعيدته لكاع والمجوز في الشعر جاءتني لكاع الا ان تجعل لكاع
علما لامراة ثم يعدل عنه هذا قال عبد القاهر وانما اختص بالنداء لان التعريف

لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو خبيثته وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء امثال هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة **قوله** وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة او دخول الالف واللام على لغة من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة او دخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير محل واما على قول من قال الجر مقصود بالمنع فانجراره ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان المقصود ان يمتنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لانا نقول ان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا يحدث في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير الثاني كانه لم يتصل بالاسم فاما اللام

اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه **قوله** والمبني ضربان لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة تامة بينه وبين ما لا تمكن فيه اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف المص اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجه الطرد او عكس لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصدر من المركب يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما والاسماء الافعال نحو هيهات وشتان لا تتضمن الحروف ولا يتضمن معناه وهي من المبني اللازم **قوله** كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه اما معنى الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذا متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة **قوله** وما اشبه ذلك كالذي والتي شبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها **قوله** والعارض نحو اسناء انما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى

احد الامرين اما بانقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب والرفع واما خروج الياء
عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد
المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما وقع موقعه الا ترى
انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين
ما كان البناء فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لا يمكن بناؤه
على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمر ولا على
الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام
ولم يبن المنادى النكرة لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون
المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين علم للتمكن لا يجتمع مع البناء قوله واما النكرة
المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية
كانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب عملها
لعمل ان وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله منزلة صدر الكلمة
من عجزها والثاني والجزء لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح
لخفة المطلوبة على الخصوص ههنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث
لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو من قبل كقولك جئتك
من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه فكان معنى الاضافة
مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل
هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلا يتضمن المضاف معناها وانما

وانما بني على الضمة جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر
قد يدخلان حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ابقاء للتمييز
لغة بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام
قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما
لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني
منها مبني بناء عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما شبهها
بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل
في الافعال البناء كما صحح نحو القود تنبيها على ان اصل باب بوب وانما بني عند
لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما قرن به الزيادة اشبه
نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني على الفتح هو قوله واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل
ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات الثلاث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة
اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة
وعامة الاسماء المتمكنة او لا يكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف
غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا ما تضمن منها حرف الجزاء كقولك حيثما واذما ومهما
يجزمان واما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا يكون
عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما
انه لا يتصور معمول فيه الا وان تكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع
ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته البتة

وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب
التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل
فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي عن المصنف من اهمال هذا القسم عزانه واقع لان
من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة ومن ذلك طرا او قاطبة فانه لا يجر المضاف اليه
ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا **قوله** والاسماء
المتضمنة بمعنى ان عرابي اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع
وقد بنيت على التضمن معنى الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه
لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب
كما بنوا بعلى ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو
نظيره في المعنى وهو جزء وبعض او على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء
على ضده كما يحملون على نظيره **قوله** والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة
على وجه المخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت
ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب
المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها
بوجه ما بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها او المفعولية
او ما جرى مجراها والاضافة ونحوها وهذه معان معقولة تستدعي نصب علامة
يستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دالة
عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء التي تعلقها اي بالاسم المتمكن

المتمكن سبب لحدوث هذه المعاني العوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسماء
كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه
اوفر حظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى
وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله
في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه الاعراب وجزموه
حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير
الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعة للاسم مقتضية
للاعراب والمعنى الذي هو به اوفر حظا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم
عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او ما اشبهه اعني ان واخواته عامل النصب
والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسم او ما اشبهه اعني ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت
هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
فان العامل سبب لحدوث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله**
والعامل ضربان هذا غني عن الشرح **قوله** لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت
علته اي علة تاثيره يريد انك اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني
مجره وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل
ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت عليته اي عليته
الاول اثرا اي عرفت ان الاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب **قوله**

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية **قوله** قدمنا القياسية لاطراده
لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم

جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة
الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي **قوله** ولان الفعل منها
بين اصل وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تأثيرا واكثر فايدة لدلالته
على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما به **قوله** اما الفعل
فيعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان
الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي
الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون
عمله مقصورا على الرفع والنصب **قوله** اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم
جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند
اليه عامل مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب
تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء في زمان معين
فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن متى تصور الاسناد
لابد ان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا
بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد الانتقال الذهني الى المسند اليه وذلك
هو الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل
لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل
عند النحويين ان يسند الفعل اليه مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث
شيئا بدلالة قولهم طاب الخزومات زيد فاذ كان شرط الاسناد لا الاحداث
فليس لك ان تسنده مرتين وقولهم ضرب الرجلان او الرجال ليس بمناقض لان

لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من
غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو **قوله** فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على
ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا
يسند اليه الا عند تعذر الوصل او متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربت
وضربن واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في زيد ضرب **قوله** ثم ان
الفعل على ضربين المتعدي وهو ما يتعدى الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو
ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد
الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على
الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجي
شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار ههنا على احد
المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما
تفعل ذلك لتفيد به نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معط على الا
طلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز
ان تسكت على احدهما لفقد ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا
فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل
وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهي اعلمت
وارايت نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت

واخلت وازعت وقد تضمن اجرت وخبرت وحدثت وانبات ونبات بمعنى اعلمه فيتعدى تعديته قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية فيبني له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اول متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان اول المتحركات هو التاء لا الجزة بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب وهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه معتمدا عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب الخ قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا كان سائغ نحو اعطي زيد درهما او اعطي درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قايما ولا يجوز ان تقول علم قايم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن الالباس فاجاز ظن قايم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن

اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي الا ترى انك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجي الا ما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرايحة والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا والتمييز باب مزال عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا مميزا عنه ايذانا بشمول الاشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب راسي واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق بينهما ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرها من لطايف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم قوله والعام نحو اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا ايهما كان او محدودا ينصب مصدرا او ما هو في معناه نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل

دلالة عليه فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا
فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره وكذلك يتناول المرة والمرتين والاكثر
وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما مر ومعرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او لغير
مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير
مصدر والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا
فان نباتا وان لم يكن مصدر الانبات الا انه يلاقيه او لا يلاقيه نحو قعدت
جلوسا واما الثاني فلنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان
آلة الضرب سد به مسده وليس بمصدر ساط يسوط بدليل قولهم ضربته سوطين
او اسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان
يكون مصدرا لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت
عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا الا ان
لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت لعدم دلالته
عليه فبالحري ان لا ينصب به اسما بعين ما ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربت
ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على
الضرب المطلق قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه
ظرفا لان محل الافعال تشبيها بالاواني التي تحل الاشياء فيها وقد سماه الكوفيون
محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم ظروف الزمان كلها مبهم ومحدوده وحكم ظروف
المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل

٣١

بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة
واما مكانك واما المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في ونحو ما عسل
الطريق الثعلب معدود من الشواذ قالوا وانما يتعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب
ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل مبهما
بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر
فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه
فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف
وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير مقصور
مثله فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض
كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله العالم
الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان مشتملا على كل زمان مستقبل
والثاني ان هذه الظروف لا تتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين
يتحول شمالا كما ان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان
الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب قوله وعند هو ايضا من الظروف
المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث عند وعند
وعند ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسع لانه يصير مخبرا عنه وقد يدخل
عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده خطاء ولا كذلك
امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك والاصل ان الظروف بعضها لازم
للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عنده سوى وسواء من الظروف المكان وذات

مرة من الظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان
واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال جار الله
العلامة الفرق بين وسْط بالسكون ووسَط بالتحريك ان وسْطا بالسكون يكون
ظرفا وبالتحريك يكون اسما ولو قلت ضربت وسط رأسه اي اوجدت الاعتماد
وسط رأسه ولو قلت ضربت وسَط رأسه اي ضربت جرم رأسه لان الوسط
الجرم والوسْط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسْط القوم بالتسكين
وفي وسَط الدار بالتحريك وقال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسْط وان لم يصلح
فهو وسَط بالتحريك ثم قال وربما يسكن وليس بالوجه قوله واما دخلت الدار
فمتوسع وذلك لان الدار محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم
حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه مثل قوله تع واختار موسى قومه
اي من قومه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل متعد نصب
الدار نحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره يجيء على فعول وهو من
مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت قعودا وجلست جلوسا ولان مقابله
لازم اعني خرجت قوله والمفعول له هو علة الاقدام على الفعل وانما عده من
المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه
ان يكون مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد
شيء من ذلك فاللام لازم نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم
لمحاصمتك زيدا امس لان المفعول له انما ينتصب لانه يصير في ضمن الفعل الذي
قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولم يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط

٣٢

ومتى فقدت فقد خرج من هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل
فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل
تحت فعل ذلك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور
وقوعه تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه
قوله وخرجت مخافة الشر ايراد هذا المثال يوزن لفوايد وهي ان المفعول له كما ينصبه
الفعل المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو زعم بعضهم
بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان
المخافة لا تكون غرضا وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج
قوله والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعديده من المنصوبات
العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور
على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما عدي بالهمزة
وغيرها من حروف الجر الا انها لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف وانها لا تعمل
والاخفش قاس ان انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقد زيفوا
قوله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف
الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما
بعده اعرابه قوله والخاص من المنصوبات العامة الحال حقيقة الحال هي الهيئة
التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا
فالركوب هيئة زيد عنده وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد

ولذلك كان من المنصوبات العامة

عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه
اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه
من الصفات العاملة عملا او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو ما شأنك قايما
فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قايما وكذلك
قولك هذا زيد قايما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ المعنى انبه على زيد قايما او اشير
اليه قايما فيها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف
لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون الحال مقولا في جوابه **قوله**
وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا
لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا ابان لا يتطابقا اعرابا نزاعا الى عرقهما في الوصفية
ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال قد تجري مجرى الصفة للفعل ولذا سماه
سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا اجري مجرى
الصفة للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره **قوله** فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها
اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت موصوفة او مغنية
غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا انقضا
للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا تركنن احد الى الاحجام منخوفا
يوم الوغى لحمام وقولك هل اتيك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه
مقيدا بالركوب وفي قولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل
وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المص لما ذكرنا من القيود **ن** مجا وتساهلا
واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم

فدم انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا
حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف
وفي صاحبها معنى الابتداء لانه مبتدا عنده والصواب ان يجعل حالا من المستكن
في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء
اذ الحال متأخرة عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع ذي الحال
وهو طلل بفاعلية الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه وكونه
موصوفا بقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكره من نحو
جاءني راكبا رجل وقد يكون جايزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك
اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا
ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التابع
ان تقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدمه ما هو تابع له واجازه
ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى
وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في
ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الكفر
وارتكاب الكباير وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي وما
ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل
كل اسم اشتق لذات من فعل اي اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث
هي تلك الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل
المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق

لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل من فعله عن الصفة المشبهة
فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كرم لا يقال
الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يصح ان يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا
نقول لا نعني بقولنا فعلا احدث بل المراد به انه بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه
بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازاة ليفعل في الحركات
والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا
فاحتاج الى تفسير الجريان هنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال
او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذي
هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال
زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال زيد يضرب والذي بمعنى الماضي
فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا امس
لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما
لم يوجد للماضي اعراب من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عملا وقد اجاز ذلك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا ان باسطا وان كان
ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك اذا اوقعت المضارع موقعه
نحو يبسط لصح وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب
عمرا امس واعلم ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا للظرف
الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش
والكوفيين قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع

وقع منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا
لذات من وقع عليه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل
في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب
غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب ومضروب في
التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب فاشبع ضمة الراء فنشا منها الواو
وانما فعلوا ذلك لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء مكرمة واما نحو
مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه
درهما كما تقول يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل
اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي
وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسمي الفاعلين وهي
مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فقيل مررت
برجل حسن وجهه وكريم آباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها
بالفعل وانما قال كريم آباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على
سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف
الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون آباؤه اذ المبتدأ على
عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي
نحو زيد كريم آباؤه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل
اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا
ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل

وكون هذا الفعل موجوداً قبل زمانك لا يقدح في كونه حالاً كما لا يقدح في الفعل
الصريح في قولك زيد يعلم فنوناً من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم
الفاعل نحو زيد قايم غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان
ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم
لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال حال محكية وليست بحاضرة كما في الفعل والاسم
الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قايما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات
ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد حسن غداً سيحسن او كان
حسناً قد انقطع **قوله** المصدر هو الاسم الذي يشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمي
المصدر مصدراً لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر هو اصل والفعل فرع مشتق منه ان المصدر
اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم
ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث
ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له
امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على
ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على احد لوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل
وزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته
بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالت الفعل مطلقاً
وكون المصدر مشتقاً منه وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف ولا كلام
فيه كما الكلام في انه الاصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل

فاذا اردت ذلك
قلت جالس وكادم

عمل الفعل اذا كان منوناً نحو عجبت من ضرب زيدٌ عمرواً فكل فعل له رفع ونصب
كان لمصدره ذلك وانما قال كما تقول من ان ضرب زيدٌ لان الفعل المصدر بان
ينزل بمنزلة المصدر في كونه فاعلاً ومفعولاً ومضافاً اليه ومبتدأ نحو اعجبني
ان يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج وان يخرج خير له فلما كان
بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي
امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيداً ضربك كما لا تقول زيداً ان
ضربت **قوله** ويضاف الى الفاعل اعلم ان مصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب
احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوباً نحو عجبت من دق القصار
الثوب فالفاعل مجرور لفظاً ومرفوع معنى ولذا تحمل المعطوف عليه والصفة
على الموضع نحو عجبت من دق القصار الثوب وصاحبه بالرفع مثلاً او من دق القصار
الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد
اي من ان ضرب زيد والثالث ان يبني المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم
مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضُرب زيدٌ وعلى هذا مسئلة الكتاب
نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه
مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعاً نحو
عجبت من ضرب اللص الجلادُ والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل
نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف
اليه في الوجهين الاخرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل
واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو

اعجبني ذهاب زيد فان قلت انه ايضاً يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل
مرفوعاً او على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد
ان اتسع فيه ويجرى مجرى المفعول به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام
فيه وقد يعمل المصدر معرفاً باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعاً
وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكر المصنف لقلته وندوره **قوله** ويترك ذكر احدهما
كما في قوله تع او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به
وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء
الاجناس يتحمل الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهور طلحه
كما تقول ان ظهر طلحه وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان
الفعل ابدا خبر او وصف جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت
خلوه من المسند اليه فقد اخللت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزمها
ان يكون مسندة الى شيء واما قوله تع وهم من بعد غلبهم سيغلبون فمن قراء
سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر في غلبهم مضاف الى المفعول القائم
مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قراء بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقراء
الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر
للفارس لا للروم ومجال الكلام في الآية فسيح عزانه يفضي الى الاطناب المخل
قوله والمضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني اعلم ان
الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر هنا لان في

الكلام معنى حرف الجر فتقوى بذلك على العمل **قوله** الاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه
اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية يعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت
غلام كان شايعاً في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف فصار لواحد بعينه
ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف
بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني
بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة
الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعاً في اجناس ما يركب
فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف
لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف **قوله** وهي في الغالب
بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتيل الطف
وقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتيل في الطف لكن الغالب
ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم
من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فلو
اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه
على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحاً بمعنى الجر لا ان اللام مقدرة فيها كيف
والمضاف اليه ينزل من المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان تفصل بين
التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلاً بين المضاف والمضاف
اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا تحذف

التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا هاهنا سؤالاً وهو
ان المضاف اليه قايم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها عن ان يكون
في حكم المذكور او في حكم عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف
اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم المتضمن
معنى الحرف من الجايز دون الواجب الا يرى انهم اعربوا ايّا مع تضمنه معنى حرف
الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم هاهنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن
معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم
التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم
يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده واری ان ايراد هذا السؤال في المضاف
اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه
لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن
غيره للحرف لا يكون موجبا لعمله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا
على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كانت معناها يشتمل على معنى حرف الشرط
بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير هاهنا هو المضاف
دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف اياه
دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا بمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا
في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان
نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم
الذي اعطيناه حكمه في كونه علة تحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف

٣٧

المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء
المضاف اليه لازما على ما ذكرنا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن بمعنى الحرف وهلا
بني قلنا ان الاضافة يمتنع البناء في الاسم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة
الحرف والاضافة مما يتعارض تلك المناسبة لانها من خصايص الاسم فلا تكون في
الحروف ولا في الفعل الا يرى انهم لم يبنوا المضاف من المنادي والمنفي بلا التي لنفي
للجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء في مفرديهما قايمة او نقول ان المضاف
اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين تنزل منه منزلة التنوين التي هي
علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين التمكن فكذا مع ما قام مقامه **قوله** ولفظية
اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في
اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة
المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على
ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف
وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو
مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت
ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به
فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت
الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جايل وشاحها وتانيثها
في هند جايلة الوشاح **قوله** والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع
وانما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف

اي الى الوجه ولو صح به

فهند مبتدا وجايل خبره ووشاحها فاعل جايل وهو مذكر لانه مسند الى ظاهر في صورة نقل ضمير وهذا جايلة الوشاح وهو الضمير ووشاحها انتقل الى الصفة وهي جايلة لكونها مسندة الى ضمير نايبة ضمير تانيث المرأة ومعلوم ان مسند الضمير اضيف جايلة الى الوشاح

منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة **قوله**
فلا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف انما اشترط ذلك لانه لو لم
يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي
وضعها للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرف محال **قوله** وتقول في اللفظية
الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة
ليست بمحضة فاذا اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت
بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف لا يقال ان الخفة
المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة هنا لان التخفيف في الواحد انما هو
بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيتعذر سقوط بالاضافة لانا
نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل
فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير
الحسن وجهه فلما اضفت افدت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف
اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت
فقد عوض عنها اللام قلنا لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته **قوله**
والضارب زيد انما جاز هذا لان هناك نونا تسقط ويعاقبه المضاف اليه
فيكون في الاضافة فايدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز
الضارب الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث
الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف
كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضا

بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا يفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى
والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك
والضاربي والضاربه فسايغ لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل
الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير
في مثل هذا ضميرا منصوبا كما في الفعل لانهم لما رفضوا (اي قطعوا) فيما يوجد فيه التنوين او النون
اي تركوا — ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربانني والضاربونني كراهة
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه بمنزلته اجراء للباب على وتيرة الاطراد
اي طريقة — فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضميرا مجرورا وهذا ما اختاره الزمخشري وميل
الامام عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب بمنزلته في يضربني **قوله** الاسم التام وانما ينصب
الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه وينزع الابهام عنه وانما وجب ان
يكون الاسم عاملا في التمييز النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفا
علين والمصدر الا ترى ان راقودا في قولك راقود خلا اسم قد تم اي امتنع عن الا
ضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم يحتمل الاجناس المكيلات فينصب اسم خلا مثلا
لاقتضائه اياه وشابه الضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد
امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان
برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها
ضاربان فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون
الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه

درهما لان اضافة المعطي الى الضمير تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام
قد يكون زايلا وقد يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك
تقول في راقود خلا وفي منوان سمنا راقود خل ومنوا السمن واما الثاني فهو التام
بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون
اسم مفرد موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة ثلث مراة كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما
اختص عشرون لعشرة مرتين وثلثون بثلاث مراة عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو
والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا عشرون مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد
بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤه
عسل لانه مضاف الى الضمير فيمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان
تمثيل التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي
فيه التنوين ههنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى
كف في قوله ما في السماء موضع كف سحابا اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف
نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع
اضافة الملء في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان
التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك
الملء لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى الشيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال معروف
كالزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل
في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام

التام في التمييز مشروط باقتضاء التمييز لابهامه فلا شك ان المقتضي للتمييز ههنا هو الموضع
مضافا الى الكف لا الكف بنفسها اذ لا ابهام فيها ويدلك على هذا انك لو جئت بالكف
منونا غير مضاف اليه شيء لفظا وتقديرا نحو ما العلان كف مثلا لم يقتض التمييز البتة
وايضا انهم قد شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمروا فوجب ان يكون العامل هو
المضاف لانه المشبه لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب
ههنا من وجهين احدهما بنون التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب منه
لانه ان اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام با
لاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير
معقول مما انعقد به الاجماع منهم على رفضه الا يرى انه لو ازدحم عاملان على
معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل
لايهما على ان المنون ههنا لا يصح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون
مقتضيا للتمييز لابهامه وقد افتقد الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المصنف
من جعل العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين جعل
المصنف الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على
مقتضى واحد فالعمل لاخرهما وجودا الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا
قوله ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال للثلثة الاول مقادير وقد
ذكر اربعة اشيا وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام
الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه
نون الجمع والمضاف ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون

التثنية ونون الجمع وللاخير مقياس اى للمضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي مقياسا
لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بملء هذا الاناء و
كذلك مثله رجلا بخلاف لي منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم تقسه بشيء **قوله** والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق
ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل
المفارد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى و
المجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم
ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالتمييز للاول
يسمى تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في
اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والتمييز للثاني
يسمى تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في
راقود وحالا عن وارتفع بقولك خلا والله اعلم بحقيقة الحال **الباب الثالث**

في العوامل اللفظية السماعية **قوله** وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه
ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما يعمل لمشابهته
الافعال او الحروف فهي في العمل متأخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس
او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل
لكثرة هذا وقلة ذاك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على
ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار

الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا
في ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز وتسهل والمراد
عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي الجملة لا تستطيع ان تكون معمولا
فيها العامل **قوله** اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال
الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه تختلف بها فمن معناها ابتداء
الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ الخروج كان من البصرة وقد تكون
للتبعيض في اخذت من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على
ان الاموال مبدأ موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة منشأ
خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم تفد في
قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون
خارجا منها وغير خارج وقد يكون للبيان في عشرة من الدراهم لان العشرة قد تكون
من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تع فاجتنبوا
الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب
الرجس هو الاوثان وقد تكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب
نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على
المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء
فيكون من حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل
عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل معناه
من واحد هذا الجنس الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصورة

٤٢

اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست بـ[illegible]
ولا فعل فيجعل فيه

ان يقال انها في ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين
ما جاءني احد وما جاءني من احد لان افادتهما جميعًا معنى الاستغراق لان احدًا اذا
قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان
واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا
ترى انك لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني رجل
بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان
اللام التاكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني
من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه
واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تع ليغفر لكم من ذنوبكم قوله والى للانتهاء الغاية
نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة
نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهين
اكل اموالهم الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها تغايرها من وجوه وهي ان مجرور حتى
اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس به ينتهي
السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة وهذا
معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك
لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان يقتضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه
كذا ذكره الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك ومن ثمة جاز الى نصفها او ثلثها
ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة والبارحة قد

قد اكل الرأس ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز
ذلك لجاز دخولها على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ولم يجز على ما مر وان الى
تدخل على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا
فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فيكون عاطفة ومبتداء ما بعدها بخلاف الى اما
العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر فانها تخالف ساير حروف
العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد
طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما يذكر للتعظيم
او للتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من
ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف وغاية له واما الابتدائية
فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جازت في مسئلة
السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على
كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول واما في فهي للظرف ويقال للوعاء
ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان
والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به وخامره ومنه
مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب من زيد
ومنه اقسمت بالله فانها للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما
انما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال ورودها للاختصاص ودفعا
للالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون مخبرا مقسما وقدا وقعوا موقعه
الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت

عنها التقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم منه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة القسم تستبد عن اختيها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لاعبدنه وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا لا يدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا على الواحد وهو اسم الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اذا المعنى اذهبته فان قلت اليست للتعدية في اوجهها الآخر قلنا نعم الا انها في ساير الاوجه قد افادت مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة كتبت بالقلم وتسمى ايضا اداة ووصلة للفعل ومكملة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اي معها وقالوا الفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين وفي المرفوع نحو وكفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع لما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال لزيد وقد تكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له اجري مجرى المملوك وان كانت محالا للملك وعلى هذا جاء في اخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى

بنفسا ح

وهو الالصاق والاستعانة والمصاحبة

بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح وعد المآثر نحو الا رب يوم لك منهن صالح وانها تستبد عن ساير الحروف الجر باشيا منها انها يصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا تراهم يقولون قل رجل يقول ذاك الا زيد بمعنى ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام والشرط لصدر الكلام لانها معان دخلت الجمل لتغيير معناها فوجب ان تفرق العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا افتقر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا كما في اي مثله رجلا لجاز ان يقول ربك رجلا كما جاز لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلطه على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت والحال تدل عليه فحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا تظن ان يفهم هو الفعل المسلط هي اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة عليه لزم كون الشيء فاعلا ومفعولا معا وهو محال ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة اذا كان مظهرا كما تري واما بمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم الصفة لتكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اذ ذهب في باب التقليل لان رجلا قايما اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل

صفة جارية على غير من هي له

نكرة فالتقدير لا مثل يوم بدارة جلجل موصوف وموصوله على تقدير لا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل واما ما الموضع واما الجر فلوجهين الاول ان يكون بمجرور باضافة سيما اليه وما زايدة كقولهم من غير ما جرم تقديره لا يجيء يوم بمعنى لا مثل يوم بدارة جلجل والثاني ان يكون بدلا من المضاف اليه على تقدير ان يكون ما نكرة وفي كل هذه الوجوه اسم لا وخبره محذوف واما النصب ففي رواية قليلة لانه قد يتكلمون فيه فقيل انه منصوب على التمييز وقيل انه منصوب على الظرفية ثم يكون صلة لما وبدارة جلجل متعلق بمحذوف من الافعال العامة نقل من شرح البيان

واما قوله تعالى ربما يودّ الذين كفروا راجع الى معنى المضي لانّ ما اخبر الله تع بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام ربّ وقد بقي هنا سؤال وجواب لابدّ من ذكرهما وذلك انّ لقائل ان يقول انك اذا قلت ربّ رجل يفهم ادركتُ مثلا كان ربّ موصلةً ادركت الى الرجل وادركت فعل متعدّ بنفسه فكيف يقال انه يتعدّي بربّ ولم يوجد حرف الجرّ اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولم يمكن ادّعاء زيادة ربّ اذ لم يقل بذلك احد والجواب انها حرف جرّ وقع في الكلام على حدّ من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل في انها مفيدة للاستغراق وان لم يكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى انّ الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها من افادة معنى آخر غير المتعدي وهو استغراق الجنس كذلك تدخل ربّ في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعدّيًا لقصدك معنى آخر غير المتعدي وهو التقليل وهذا التنبيه واضح واما على فهي للاستعلاء ويكون تارة حرفا وتارة اسمًا مضافًا اما الاول فنحو جلست على السرير فهي هنا حرف جرّ لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدّر على الاسم وقولهم عليه دين لا يخرج عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثاني فنحو قوله غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كان حرفا لما دخله الجارّ واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون ايضا اسمًا وحرفًا اما الحرف فنحو رميت عن القوس على معنى انّ السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحوه اخذت عنه العلم لانّ العلم قد تعدّي اليك وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا ترى ما تدل في رميت عن القوس على انّ مبدا الرمي منها قال الشيخ عبد القاهر كل موضع لم يصلح الا

الا بمعنى التعدية كان مخصوصًا بعن فلا يجوز ان يقول اديت الدين من زيد لانّ هذا موضع المتعدّي فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحّضًا للتعدّي جاز ان تقع فيه ايّهما شئت نحو قولهم سقاه عن الغيمة اي بعّدهُ عنها وجاوز به حكمها الى الريّ وان شئت قلت بمن على معنى سقاه من جهة الغيمة وهذا من محلّ من وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعدّاه وانما تريد انّ فضل زيد بدأ من هذا الموضع واما كونها اسمًا ففي نحو جلست من عن يمينه اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه فيكون حرفا في نحو قولك الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسمًا لما جاز ذلك اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لانّ الصلة لا يكون الا جملة فاذا جيئت بالحرف كان متعلّقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فتكون جملة فيكون المعنى الذي حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسمًا جاريا مجرى مثل لانّ ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقول جاءني الذي قايم اللهم الا في الضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جايزا مستمرّا في حال السعة علمنا انه حرف جرّ وقد تكون اسمًا في قوله يضحكن عن كالبرد المنهمّ اي عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد انّ مبداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرفع ما بعدهما وهما يكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدّة نحو ما رايته منذ يوم

الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة وهو بمنزلة الجار في ان
الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة بعدها لانك لو قلت
انت عندنا منذ وقت مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره اذ كل
واحد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بها جميع المدة نحو
ما رايته منذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة يومان واول وقته وآخره يو
مان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت منذ يوم الجمعة وتريد اول
الوقت وآخره جاز على تاويل ما رايته منذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا
والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه
لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم يتحصل في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه
الاول اعني الذي تكون المراد اول المدة دون آخرها كانت الرؤية قد انقطعت في
يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور
من حيث الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احديهما ما رايته
والاخرى منذ يومان لان منذ مبتدا ويومان خبره كان المعنى ما رايته وامده كل يومان
كما تقول ما رايته وايام البين طويلة وانما لم يسغ تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته
ومنذ يومان كما ساغ ذلك مع ما قررناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام
الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل منذ يومان
كان نفيا للروية في عموم الزمان الماضي واذا قلت منذ يومان قيدت العموم وخصصته
فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول
العاطف كما في الشرط والجزاء ونحو ذلك وانما قال المصنف ويجوز منذ يومين لانه قد

قد تقرر ان الجر بمنذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم امتناع
الجر في قولهم ما رايته منذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك
لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن لهذه المدة مبتداء
من اوله ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان مبتداء اول هذه المدة الى وقتك
الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد انه كائن بعد لم يبلغ
غاية جررت فقلت ما رايته منذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة
اولها اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي
للتنزيه هي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به
ضنا عن الملحات والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاء في القوم
حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فانهما للاستثناء ويكونان حرفين
تارة وفعلين تارة اخرى وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب في الثاني على
المفعولية والفاعل مضمر نحو جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا
ومثله قولهم جاء في القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لا ينصرف
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير منصرف واذا
ادخلت ما على عدا وخلا ينتصبان البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك وذلك
لان التامل الصادق في موادها وموارد استعمالها يشهد لما الذي يصدر انها
انها لا يخلو من ان تكون مزيدة او مصدرية مع عدم القايل بغيرها وان كانت
مصدرية فلا بد وان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا
قلت جاء في القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا وان

ومبتدا انتفاء الرؤية من اول هذا المقدار ومنقطع عند آخر هذا المقدار

كانت مزيدة فهي تدخل على الفعل ايضا ولا يتصل باول الحرف وانما يتصل بآخره نحو اما
وربما فاذا ادخلت على الفعل ادخلت على اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله واما ما
ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل
المفعول معه واما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد
ذلك انه لا يجئ منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتج
معه الى الفعل او معناه ولا ينتصب قولهم كل رجل وضيعته وما لم ينصب على ان العمل
للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا تعمل الا عند
وجودهما قلت ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل
للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاثير له فيه اصلا على ان المصنف
جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر
في المائة لدفع هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان
الثلاثة الاول لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والاثنان الاخيران لنداء
القريب وقيل ان يا يستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك
النداء صورة وان لم يكن بنداء حقيقة قوله تنصب المنادى اذا كان مضافا فاذكر
جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما
قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت على انك تقصد مناديا توجه الخطاب اليه ثم
اردت ان يتبين ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله
فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما
لكثرة سادا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده وتنادي بذلك من الالتباس بالخبر
بيا

ومثال تقدم الفعل استوى الماء والخشبة ومثال تقدم المعنى الفعل ما شانك وزيدا

بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال بالبدل
على النداء واياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغايب الا انه
ههنا تنزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم قد
اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل
هو الفعل المضمر وذهب آخرون ان العامل هو حروف النداء لنيابته مناب الفعل ويعضده
انهم اجازوا الامالة في حروف النداء فلولا انه نايب مناب الفعل وساد مسده
لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجارة في نحو
يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا ومال عبد القاهر الى
هذا المذهب قوله او مضارعا نحو يا خيرا من زيد والمشابهة بين هذا وبين المضاف
من ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملا في الثاني لان من لا يخلو من ان تجعل متصلة
بزيدا و بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول مثله في مررت بزيد
وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف
وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص
بالثاني كما تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة في يا ضاربا
زيدا و يا عمرو يا غلامه و يا حسنا وجه الاخ والاخير والاخيران اي الثاني والثالث
دون الاول في قولهم يا ثلاثة وثلثين في اسم الرجل لان قولهم يا ثلثة ليس
بعامل في ثلثين ولكن تخصص به قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا
هنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى قوله
واما المفرد المعرفة فمضموم وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهي

وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه
بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة
علم التمكن واما النكرة فلم تبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف
الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو
يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد
من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا
واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا
فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال
ثم خصص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه
امتناع قولهم يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب
انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان الاسم الاشارة لا
يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله النصب ولما ثبت ان هذه
الحروف ناصبة وقد عرفت علة البناء في المفرد المعرفة فلم ينتصب لفظا ولكن حكم
على محله بالنصب كما في ساير المبنيات اذا وليها العوامل ويدل على كونه منصوب
المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف النصب
لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما
هو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ وعلى هذا ساير المبنيات فان التوابع التي

التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى حملا على
اللفظ وان لم يجز ذهب امس الاحدث بالجر وهؤلاء النظريين لان الضم لما اطرد في
كل معرفة اشبه في الظاهر بما يرتفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على اللفظ كما في المعرب
ولم يحسن ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثل كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان
قلت فكيف جوزوا التوصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف
الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع
موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم
باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن
المنادى من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك والاصل ان الشيء اذا اشبه
بالشيء لم يجر على سننه في كل حال ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا
على اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات
نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز
ان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان
تنزلت منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع
ان يجتمع معه الالف واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا
ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو
لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف ههنا حكم المنادى بعينه كانك
قلت يا زيد يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه ههنا المنادى
بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردة فان

كانت مضافة فالنصب لا غير لان التوابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع فكما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له الا النصب وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر وصاحب عمرو **قوله** ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان ايا وان كان مناديا صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤا بايّ لتكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادي هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا ايّ ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب هي التي تكون لها عامل ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوّينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادي المضموم فانهم يسمونها المبنية المشبهة للمعرب ومن حقها ان تفضل على هذه الحركة فاذن ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبنيّ قد اعطي شبها من المعربات وان عملنا بمذهب ابي الحسن في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه بين ايّ وبين صفة تعويضا لايّ عما يستوجبه من الاضافة **قوله** ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله تعالى قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان

اي ادخال

لان الالف واللام لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع انها عوض عن همزة اله فصار كانهما قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى التعريف راسا فوصلوا الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض منسلخا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت **قوله** فان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين العلمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد لحصر موت وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد واذا تنزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد ابن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة الاتباع الا يرى ان صاحب الكتاب يشبه هذا بامرئ وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة في امرئ حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة الاعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عري الثاني عن مقارنة الحرف كما في نحو بعلبك فقوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء

في قوله بنيت الى المنادي دون الابن اي بنيت المنادي حال مقارنته بالابن وانما لم تجوزوا
الاتباع فيما لم يقع الابن بين العلمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس
ان لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم
اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي
كالجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة
الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص
بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه
فاتم ما يكون النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين العلمين
الا يرى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال
الابن واقعا بين العلمين بموصوف انهم سقطوا التنوين من الموصوف في غير
النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين
نحو هذا زيد ابن اخينا **قوله** وان لم يقع بين العلمين كان كساير الاوصاف المضافة
للمنادي المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح **قوله** وتلحق المنادي اللام
الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادي وتكون للاستغاثة او للتعجب
نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو
وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم ينعكس الامر لان الفتحة بالمنادي اولى
منها بالمدعو اليه لتنزل المنادي على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام
الجارة تفتح مع الكاف نحو لك وانما فتحت اللام مع الكاف لان الاصل في الحروف

بضم الدال للاتباع والاصل فتحها لانه اسم مكان من الانحدار والاتباع يحتمل امرين احدهما انه بضم الدال للاتباع ضمة الميم كما في منذ تابع لضمة الميم والثاني بضم الدال تابعا لضمة الراء كما في امرء فان الحركة الراء تابع لحركة الهمزة

في الحروف الواردة على هجاء واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة اذا البناء
على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت
لقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص
بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان زايلا مع المضمر لاختلاف
صيغتي المجرور والمرفوع في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى
الحركة التي استحقتها في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادي ايضا لما ذكرنا
نحو يا للماء فانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه وتقول تعالى فانت عجيب الشان
لا يعرفك كل احد **قوله** وقولهم يا للبهيتة بالكسر هذا جواب عن سوال مقدر على ما يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة فتكسر اللام فلجاب
بان المنادي متروك كما في قولهم يا بوس لزيد والمعنى يا للقوم للبهيتة اي احضروا لها
وشاهدوا لها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة
ويا للافيكة **قوله** ويرخم المنادي قال النحويون ان الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل
الاعتباط والاعتباط ان يحذف البعض ويغيره من غير علة وهذا ايضا حذف من آخر
الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ
من قولهم امراة رخيمة وهي التي يكون كلامها مرتلا محذوف الفضول فيكون موافقا
لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام وخفيفة الصوت ناعمة
النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف
اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يونس
بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادي يوذن بالترخيم ان ذلك الامر

قال لا يقبل التوقف رتما يتم الكلام وله شرايط احديها ان يكون الاسم علماً وذلك لشهرته
كيلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان
والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركاً فيقال في المسمى
بعنق يا عن قالوا لان في الاسما ما بني على كلمة نحو دم ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسما
قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس ولا يحسن ان يقاس عليها والثالث ان يكون غير
مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف
اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء والرابعة
ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف فوجب ان
يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث لا يأمن
من نوع التغافل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق
التجاهل بعذر الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرايط الثلثة الاخيرة
لاشتهارها بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم
ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او السكون والثاني ان يجعل ما بقي
بعد الحذف كانه اسم براسه ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك ساير الاسما
وذلك نحو يا حار ويا هرق في حارث وهرقل وان شئت يا حار ويا هرق بالضم كيا زيد
ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف
وذلك نحو يا بلب في المسمى ببلبل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في آخره زيادتان
في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون
قبل آخره مدة زايدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخر نحو يا حار في يا حارث بالكر

هرق اسم رجل من ملوك الروم

بالكسر والضم على اللغتين وان كان مدة فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم
يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخر نحو يا سعي بالمسمى بسعيد على اللغتين الا ان
الحركة مقدرة في اليا على لغة من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان
بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص في المنصور على اللغتين وان كان في آخره زيادتان
في حكم زيادة واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان **قوله** الا ما في آخره
تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان
الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف فان كان المحذوف تاء التانيث
لم يفتقر الى هذا الشرط لحذفها اهون لان تاء التانيث في حكم كلمة زايدة فحذفه اهون
وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم
اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة غير مبنية عليها الكلمة **قوله** يا ثب اقبلا او اقبلي
على اختلاف المعنيين اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل فاحد الشرطين
مفقود وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي
ويكون كلا الشرطين مفقودا او جاز فيه الفتح والضم **قوله** والتابع الا في الاستثناء الاستثناء
مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن
غير المستثنى او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا سمي
استثناء لانه ضوعف به الجزء وشفع وان كان الاول مثبتا شفع بالمنفي وان كان
منفيا شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا
قلت جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل في حكم
دخل فيه غيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني
نحو

استغناء من قوله علما زايدا على ثلثة احرف او يشترط في ترخيم المؤنث العلمية والزيادة على الثلثة كان احرف الاسم اذا يكون في آخره تاء التانيث اقسام

القوم الا حمارًا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل في
الحكم فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه **قوله**
والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام
موجب او غير موجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النهي
والنفي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي
والنهي لان من الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تع هل من
خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورًا والمستثنى
منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول لكونه فضلة
يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف
والمصنف جعل الحرف ههنا عاملًا كما جعل الواو ثمة عاملًا وان كان العمل في الحقيقة
للفعل على ما هو المنصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون
تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه فيه مذكورا فان كان تاما فلا يخلو من
ان يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان متقدما فالمستثنى منصوب
ابدا اذ لا مساغ للبدل فيه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن متقدما فلا يخلو
من ان يكون المستثنى من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان
لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ
البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه
جاز في المستثنى النصب على ما ذكرناه والبدل نحو ما جاءني احد الا زيدٌ او الا زيدًا
او ما مررت باحد الا بزيد وما رايت احدا الا زيدًا ههنا لا يجوز الا النصب لكنه

لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حمل على الاستثناء
كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت
الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة
المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان قولك ما جاءني احد الا احد بمنزلة
ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه
بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا يكون جزءا من الكلام فالحمل على الاول اولى وانما لم يجز
البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا
قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني وكيف
ترفعه وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم
عاريا عن جملة المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا
عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لغا فيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني
الا زيد وما رايت الا زيدًا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها
والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل وغيرها ولا يجوز
هذا الا في النفي لا تقول في الايجاب نحو جاءني الا زيد لو ذهبت بقوله لم يخل من ان
تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زائدة بمنزلة
ان فقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية
بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيدٌ جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع
زيدًا بالفعل المنفي بالا كما رفعت بالفعل المنفي بما فهذا تحكم على الاوضاع وخروج بها
عن طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها

لنفي

لما لم يوضع له **قوله** وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوع في الاصل على الوصفية
ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع على ما ينافي التعريف لانك
اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم تكن
الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ماله ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو
عليك بالحركة غير السكون ونحوه متوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك مريدا
ان مرورك قد وقع على المخاطب وعلى رجل آخر او انك لم تمر بالمخاطب بل بآخر او انك مررت
برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل وهو في هذا الوجه خلاف مثل بخلافه في
الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف الاوصاف
والشمائل فهذا معنى غير وماله في اصله ثم قد وجدوا بينه وبين الا مضابهة من وجه
فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غير لمعنى الاستثناء واعربوه
اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية
واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما
جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالرفع
والنصب فان قلت فلم عمل فيه غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع
بعد الا قلنا لان غير التوغله في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات الست
وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على معنى
غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز
الاستثناء اذ المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول يجب
ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقي للآية دلالة

لانك اذا قلت مررت برجل مثلك كان المعنى انه يوافقك في الاصل الاوصاف

٥١

قاطعة على التوحيد **قوله** ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى به والفرق
بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر
فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول واحد عاملين مختلفين في حالة واحدة فلهذا
كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى
مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف
غير والكوفيون اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجيزون في السعة مررت
بسواك وجاءني سواك **قوله** والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى المشبهة بالفعل وانما سميت مشبهة بالفعل
لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسما وكون اواخرها مبنية على الفتح كالا
فعال الماضية وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل
من هذا الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب
على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب
هاهنا لازم وثمه جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف خط في العمل وانما
هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان
لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا واو ضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب
اولى لتكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع
هاهنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فان
الخبر اذا كان ظرفا فما الذي يسوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما
جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشيا منزلة انفسها فاجازوا

فقوله هما مبتداء واخبر احاله ومن موصولة وقوله من باب لا ابا له صلة الموصول والموصول مع صلته مجرور المحل باضافة الحواء اليه واذا شرطية وخاف فعل فاعله مستتر فيه راجع الى من ويوما منصوب على الظرف ويتوقع منصوب مفعول خاف وقوله هما فدعا هي جملة جزائية

الظرف حم

فيها مالا يجوز في غيرها الا يرى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو
قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم على ان لا تقول في الدار ان زيدا
لانه لم تبلغ من قوة الحرف ان تعمل فيما قبله ولم تبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه
الحرف مقدما عليه واعلم ان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتداء والخبر في الاصل وقد
عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على التسوية
ولما وجب ان تكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو
مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيهما اذا قلت انك وزيد
ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالا
بتداء ويفتقر الى خبر وذاهبان خبر له ولان وح يكون معمولا لعاملين مختلفين
احدهما لفظي والآخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل
للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه **قوله** ان وان للتحقيق اذا قلت
ان زيدا قايم فانه تحقق مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق وكذا اذا قلت
بلغني ان زيدا قايم بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان
المكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لام
الابتداء نحو ان زيد القايم وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس
ان تدخل عليها نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالي حرفين بمعنى واحد فادخلوها
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدم فلا يجوز
ان زيدا قايم لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان
ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو

نحو ان زيدا قايم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة وان لم تمض فالنصب
ليس الا على ما مر آنفا واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الآية تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك
بعد مضي الخبر وانشد فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
قال انا بغاة وانتم كذلك وفايدة التقديم في الآية هي الايذان بان الصابئين الذين
كانوا ابعد منزعا في الزيغ واشد تماديا في الكفر وما سموا الصابئين الا انهم صبوا
عن الاديان بطلها لو آمنوا لصح مع ذلك ايمانهم فصلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا
بهذه النكتة واما في البيت فهي الاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فعاجل بذكرهم
حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين بالنصب واياكم لما كان من التقديم
والتاخير شيء لان التقديم والتاخير في شيء المزال دون القار هكذا ذكر في
الكشاف **قوله** وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قو
لك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان لتكون داخلا
على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل بالكلام عن سمته
الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا يرى انك اذا قلت كان عمروا
الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون
بعد مضي صدره على الاثبات **قوله** ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي
وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمروا جاءني وجاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد ينزل
التغاير التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمروا حاضر وجاءني زيد لكن عمروا

غايب وحي تبارك ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا لما ان معناها لا تغاير
معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا
قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تع ولعل الساعة
قريب ترجي للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه او فيما
لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولعل لا يستعمل الا فيما
هو ممكن الوقوع اذ المحال لا يرتجي وقوعه قوله والفرق بين ان وان ان المكسورة
مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل
وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فتكون معها في
تاويل المفرد فلا تفيد حتى ينضم اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا
منطلق بلغني انطلاقه واما ان المكسورة فالجملة معها باقية على استقلالها بفائدتها
تقول ان زيدا منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل ان ما كان مظنة
للجمل فالواقع فيه مكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول لان الصلة
لا يكون الا جملة ونحو ذلك وما كان مظنة للمفاريد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان
الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتداء نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت
ان زيدا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا
يقع مبتداء بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانهم لو ابتدؤا الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليها نحو ان ان زيدا القايم
حق وهذا لا يجوز لاجتماع الحرفين بمعنى واحد قوله وتفتح بعد لو ولولا وبعد
علمت واخواتها انما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان

اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو
وقع انك جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلته
ولطلبها الفعل وجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الا
نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره جار الله العلامة وقد اعترض عليه بقوله تع
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه فخر المشايخ
بانه انما جاز من حيث ان قوله تع والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض
من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوفة
عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم
زيدا ضربت عمروا واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو
وهو اجنبي عنه من اجل ان عمروا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو ملابسا
له من سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لولا
لان ما بعدها مبتداء محذوف الخبر والمبتداء لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا
منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد موجود ولو كسرت لكان بمنزلة قولك
لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتداء كيف والمبتداء مخبر عنه والجملة لا تصح الاخبار
عنها وانما فتحت بعد علمت واخواته لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك
قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان
وصلته ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر في اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل
علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل
علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا

فخر المشايخ صح

ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها
دل ذلك على ان المقصود هو الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد
علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك
اذ لا يكون معه حديث ولا محدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول
اللام في خبرها لان علمت تعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق على ما سيجي في
بيانه فاذا ادخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجمل فتكسر **قوله** وتدخل
ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه الاحرف الستة فتعزلها
عن العمل وتهيئها للدخول على القبيلتين نحو انما زيد قايم وانما قام زيد وعلى هذا
ساير الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء
على الحكم كقولك انما زيد قايم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد
ان القيام مقصور عليه ومنه قوله تع قل انما انا بشر مثلكم يوحى وقوله تعالى انما
يريكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل
عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتتهيأ
للدخول على القبيلتين الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين
ان النافية واذا دخلت على الفعل فيدخل على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر
مثل كان وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب
منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحرف
النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع مع ان الناصبة لكونها للا
ستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو ان زيد لقايم

لقايم وان كان زيد لقايما وان علمت زيد القايما وعلمت ان زيد لمنطلق وان علمت
لزيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج
وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان ثدياه حقان **قوله** والاثنان اللذان مرفو
عهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا يحملان على ليس فيجعل لهما مرفوع
ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها من وجهين احدهما النفي والآخر
الدخول على المبتدا والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها بنفي
الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة
جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل
منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة
لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور
الا في النكرة نحو عي هنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما
على الابتداء ولغة التنزيل على الاولى قال الله تع ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم
ويبطل عملها عند نقض النفي بالا ونزوال مشابهتهما بليس وذلك لان وجه التشبيه
هو النفي فحسب فقد ابطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا
لم يبطل الفعلية وكذلك يبطل عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما
لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل
عند عدولهما عن سمتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا التقديم المنصوب
على المرفوع في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم تقديم المرفوع لذلك قلنا
ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احبوا ايقاع المخالفة

بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة القوية
فاؤمن فيهما الاشتباه بالاصل قوله وللا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس
تشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل
في الدار وقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا
معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم
الجنس لا نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل
وهو كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع
الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على
نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا
او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكرنا واذا كان مفردا بني على الفتح وقد
سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمولة في المضاف والمضا
رع له لان وجود المضاف اليه يمنع من البناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا نعيدها
هاهنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب انك تقول
لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها باختها
التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده لكنها
للاسم مع لا وتقول لا ابنات صدق لك ولا اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف
معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة
في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولا حاجة لدخول لا هذه
على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا

لعدم تعرفها بالمضاف م

في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم
انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية
بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها فيه حجة الاول ان لا تحذو بها حذو ان فوجب
ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب ان تكون عاملة
في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا تساويه في العمل انحطاطا لرتبة
الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع النفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر
خبر المبتدا فلا تعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه عامل لفظي وجواز لا رجل وامراة كائنان
عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا تعمل الا في الخبر والا يلزم
اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم
لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين ومنه كلمة الشهادة ومعناها
لا اله لنا او في الوجود الا الله فان كررت لا النكرة المفردة مع المفرد جاز فيه
الرفع والنصب نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير في
قولك لا رجل في الدار ولا امراة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار
ام امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا لا تعمل هاهنا وقد ذكروا في لا حول
ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين
فتجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول
ونصب الثاني على ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زايدة مؤكدة للنفي
غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب

قوله محذوف بها حذو ان اي يقلد لا تقليدها ان في العمل وقيس لا على ان في العمل لما بينهما من المشابهة

واعلم ان صح

فح يكون جملتين وخبر الاول محذوف تقديره لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله م

فح يكون جملة واحدة والثاني عطف على لفظ الاول وخبر الاول محذوف م

ويعد المبني م

والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث زايدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة عليها محال **قوله** واما المعرفة المفردة فلا تقع بعدها الا مرفوعة اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشايع وذلك لا يتاتى مع التعريف فلا بد خلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركايبها ان لا الينا رجوعها والذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امراة **قوله** والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة

مضمرة والاكثرون على خلافه **قوله** ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان تخففت الهمزة وسقطت الالف لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفا براسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصل لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا **ا**لا يلزمه لان الحروف قد يتغير احكامها ومعانيها عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اكرمتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التابيد ليس بثبت والا لما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاز بدليل قوله تع فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي **قوله** وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه وفيمه والاصل كيما على ان تكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع ساير الحروف الجارة نحو لمه وفيمه وان كان الثاني كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان وانما **حكم** على كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تع لكيلا تاسوا ولو كان حرف جر لما دخله الجار **قوله** والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها متوغلا غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل

معتمد على المبتداء الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر
المبتداء اسم والاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وضع على
العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع حيث لا تكون له عمل
كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كانت مما تلغى وقد وقع قبل المبتداء كان المبتداء
اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب
بل وجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك
فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذا تقع
حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغي اذن
ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط
قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب
وانك في حال الظن وان كان الفعل منطلقا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب
مبني على الاستقبال الا يرى ان ان وكي ولن لا حظ لهن في الحال والحاصل ان اذن
بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء
جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى
ويفسد الغرض على ما تقرر **قوله** وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف
اعلم ان تصرف ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل والبواقي فرع
عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت
كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا
يدخل على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نم ان اذن في البيت

٥٧

في البيت داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم المقدر
وجوابه ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت
لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي واما
معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن
لقام بنصري اذن وجواب ثان هو انه ما جعل الدخول على الماضي من خواص
ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين
من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصها **قوله** وهي حتى اعلم ان
حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا اصاد فنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا
باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون
الفعل في تاويل المصدر مجرور المحل بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة
دون حتى قول الشاعر اوتيت عين ابي الدهيق بمطلها حتى المضيف ويغلو
القعدان فالمضيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه
لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المضيف وغلاء القعدان ولو كان حتى في
قولك سرت حتى ادخلها من الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء هنا منصوبا بعد
الجر لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على
اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور
علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال
عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان
ادخلها كقولك اتيتك خفوق النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف

معطوف على شرط المقدر او قسم المقدر

المضاف وناب المصدر منابه ثم ان المصدر بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت
حتى ادخلها اي سرت كي ان ادخلها فالسبب اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول
لم يمض وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها
فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب
كانه مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظ واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها
الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب هنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال **قوله** ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان
لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار
ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى والواو
واو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام
فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها واذا
دخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني كيلا يتوالى اللامان
فان اللفظ به سمج جدا **قوله** ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب وانما
لم يكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتاكيد النفي فبالحري
ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اظهار ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين
في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم اضمار ان معها ايضا ولم يظهر ان والا
لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب في المفتاح **قوله** واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك
او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى
ان وتلك العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان

ومثال هذا ان يحضر رجل في مسجد الجامع يوم الجمعة وقيل له لم حضرت هنا فقال حضرت حتى اصلي صلوة الجمعة فالسبب هو الحضور قد مضى والمسبب وهي اداء صلوة الجمعة لم يمض وهو مترقب بعد [illegible]

٥٨

لكان التقدير في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول والمصنف
ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن
بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل فان قلت
انها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا وشيء من هذه الحروف
المفسرة هي لها ليس بعامل ايضا في الفعل فوجب اضمار ان **قوله** وواو الصرف
هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت
بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها
او لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب
اما الاول فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف
العطف لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها العارض هو بمعنى مع ومعلوم
ان مع لا يعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك
وتشرب اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن فله ان ياكل السمك على حدة
ويشرب اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه
عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن
والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت
واباك **قوله** والفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل
منصوب باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلاكرمك مثلا قصدوا الى
صنيع بين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة بسبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني

منزلة الاسم نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفا ليكون
عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام مني فيه اضما
ر ان ايذان بان الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تع ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال غضب مني واما النفي فنحو لك
ما تاتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا
والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث وانما الحصر
معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء
المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين
وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه
اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك
والمعنى ليكن منك تعريف بيت فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفق
اي ليت لي مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب
خيرا فانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته من التمني هي انك اذا
عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تودّه وتتمناه وليس
هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول
وانما القصد ان تذكره وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه
المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب
من حيث التقدير ولايح من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جائز فيه
الرفع فقط ائتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر وقسم جائز

جائز فيه الرفع والنصب نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت افعل ايتانا فحديثا وان شئت
قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى
ليت اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت **قوله** وعلامة صحة الجواب بالفاء
ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا
للآخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان اتيتنا تحدثنا
وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط **قوله** والجازمة لم
ولما النفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت [الى الفعل المضارع ح]
بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى المضي كما ان ان تدخل على الفعل
فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما
بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي
لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع ولم يجيزوا
دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان
تدخل على المضارع والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم
فالاصل فيها ان تدخل على الماضي لانه لنفي الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا
دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الاثقل
قوله وفي لما توقع قيل ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك
لما يركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها انه تضمنت معنى التوقع واستطال
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلت

بلما كان على انه لم ينفعه الندم الى وقته **قوله** ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها
ان في لزومها المضارع ونقل معناه من المضارع الى الامر كما ان ان نقل الفعل من كونه
مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد
ان يفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب
ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا
بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي
لانهم شبهوا فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسور فيسكن اللام هنا
كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان الاول هو مع الواو والفاء
تشبيها بعضد حيث قالوا عضد **قوله** ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا في لام
الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول الغايبين او حاضرين او متكلمين كما ان الامر
كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب وان
في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى
جزاء وانما وجبت ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان تكون عاملة
فيهما فاختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه حرف وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل
كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق
الاعراب فبالحري ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها تلزم
المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت
خرجت امس فاني اعطيك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال
كان المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول ذلك مجوزا ان

ان لا يكون قد خرج واخذ الكلام على وجهه **قوله** وهما مجزومان ان كانا مضارعين اعلم ان
فعلي الشرط والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تأتني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا
بان لان معناها تقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان تكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته
الى كل واحد منهما على التسوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك
لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلا
صقها الا انها في محل الجزم على معنى انها وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق
الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه
الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم
الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه
الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك وآتك اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم
يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله
لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم
فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط
ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غايب مالي ولا حرم فغيه يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة
ويوم مسئلة ويروى حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع
عنك قال ابو عبيد يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء **قوله** ويجئ الجزاء بالفاء

اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفصل الثاني
في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء
يأتي لاتباع الشيء الشيء ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتيني فانت مكرم علم
ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع عما قبله ولا تقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير
فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم فالحاصل
ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر
لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن لا تقدر على
اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز
بالصريح عما كان ماضيا في تأويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت
ان خرجت فقد خرجت وامس فقد صرحت بالماضي ولا يبقى لتأويل المستقبل فيه مجال
فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع
موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تأتيني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا
على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين
الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد عن الفاء مقدرة في الفعل وحده
لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في
جزء الجملة الاسمية او الامر والنهي مما لا يخفى استحالته الا يرى انك اذا قلت ان تلقه
فاكرمه فلا يتأتى لك ان تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع
فتتأول الكلام على معنى فعل آخر يظهر فيه نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا

هذا ان تأتيني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب او نفع مستحقا
او ما اشبه ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتأول الفعل على فعل آخر
فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وحده
يجب ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب
الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا
معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان
ما اريد بالحرف من المعنى وحفظا عن الالتباس نحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي
هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد ليس هو في الفعل ولا
في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية وليس نصب زيد ورفع
عمرو في ضرب عمرو زيدا ليعلم به معنى ضرب او معنى عمرو وزيد كما كان الجزم في ان تخرج
اخرج ليعلم به ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا للنهي ولكنه لان الفعل له
طرفان في اقتضائه فاحبوا ان ينفصل احدهما عن الآخر **قوله** وينجزم بان مضمرة اذا
قلت ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ائتني فانك ان تأتيني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم
انه جزاء لاتيانه ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف
بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل مجزوما
علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل
يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته

عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا وقال بالجزم
لان المعنى بالرفع لان عدم الدنو لا تقتضي الاكل ولا تدن لا يدل الا عليه لانه نهي
فلا يدل على الاثبات ولهذا قالوا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا اذا قلت ما تأتينا
تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا تحدثنا وهذا اخلف من القول ولا يتاتى ان تقدر
فعلا مثبتا نحو ان تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة
امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا الوجب ان يجوز لا تفعل تكن خيرا لك باضمار ان
لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان
يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي المنافات بين المظهر والمقدر لان النفي
اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر
ان يكون وان لا يكون بخلاف ساير الاشيا الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها
غير ثابت الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول عليه ثم جئت
بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل
فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما يدل عليه ان لو كان الكلام نفيا
والعرض لا يكون نفيا بل يكون استفهاما على سبيل التوقع والرجاء للنزول ثم من
الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع انما يجزم اذا قصد به الجزاء
فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبق نحو قوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني
اي وليا وارثا او حالا عنه نحو قوله تع فذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين
او قطعا واستينافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلب عليه قوله ومن

ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه الاسما وضعت
موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه
ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمروا وان تضرب خالدا
اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم عام يشمل الجميع
وترك استعماله معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسمية
وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اي
انسان تضرب اضربه واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تأويل
اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة
الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا
كانك تقول انسان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو
ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما
قصد الشياع اتي به وجعل نايبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية
واذا قلت ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر
مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد الى المبتداء وقد
خلا الجزاء ههنا عن العايد وفي الشرط ضمير عايد اليه وكذلك اي تقول ايهم يأتني اكرمه
والمعنى انسان ما ان يأتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية
واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة
واذا قلت اين تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقها ما المزيدة فتزيدها

ابهامها نحو نخرج تخرج وانما يكن اكن وعلى هذا اني وهي بمعنى كيف الا انها تجازي بها دون
كيف نحو اني تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال وانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى
هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على
ان يكون ما الثانية زايدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى هاء تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف ثم جريا مجرى كلمة
واحدة وعلى هذا حيثما واذ ما وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما
وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة منتفي معنى المجازاة لاقتضاية الابهام
والاضافة تنافيه فاذا كفتا بما صلحتا بمعنى المجازاة **قوله** واي يكون واحدا من اثنين
وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف
الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة شايعة اضيفت اليها واحدة كانت
او اثنين او جماعة **قوله** ويدل على اسميتها قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة
اشيا باسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضمار يختص بالاسما
وبدخول حرف جر عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين
نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلايل لا تعم جميع هذه الاسما بل يختص بعضها لان
اذ ما وحيثما لا يدخلها شي من ذلك والدليل العام على اسميتها لانها مع افادة
معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها
بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها
ايضا انها لا تتعرى من الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه ما
قوله ومنها اسما تنصب اسما نكرة على انه تميز اعلم ان اسما الاعداد في ابهامها بمنزلة

٦٣

بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي
نوع تقصد فوجب ان ياتي بما يبينه ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون بالا
ضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان
يضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع
الصحيح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لان الكثرة
والثلثة الى العشرة من عقود القلة فيجب ان يقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم
مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في الشسع واشساعه
وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مآت او مئين
لان الثلث يبين بالماية الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع
الى القياس في ضرورة الشعر وفي ما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان التلفظ باسم
الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان
بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون
فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع
الاضافة كما في موضع كفى سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره
وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل
خمسة وعشرة على ما سيجي في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض
الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة
فانها تضاف الى ما يبينها كما يضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم وذ
لك لان المائة قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين

من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها يليها فجعل ما بينهما مجرور التكون كعشرة ولم تجمع ليكون كتسعين توفيرا على الشبهين حقهما ثم قالوا ثلاثمائة وثمانمائة درهم فاضافوا مئتها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة الى المفرد وعلى هذا حكم الف وانما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسما المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسما اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في القياسية قلنا انه جعل الاسما التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز ليصح فيكون تعديده من جملة القياسية صحيحا من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد واذا امكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم في الاستفهام من العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة ويستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك ينصب المميز بجريها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقطت للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل وكم رجال بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياسية لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافة اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة با

بالاستفهام وبالاضافة بالجر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة رب فتجر ما بعدها حملا على رب وجريا على ديدنهم في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب بالخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي منوية ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية يتضمن معنى الحرف وخبرية يشبه الحرف اعني رب وعلى السكون لان الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في وجهيها مبتداء ومفعوله ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير او اعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او اعشرين وزرق كم رجل او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرا واحدا في الحالين ولانها لما كانت يقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك لها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث كاي وكاي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي بوزن كعي وكاين بوزن كاع وكي بوزن كيع وكاء بوزن كع واكثر ما يستعمل ذلك مع من وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا وكذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه واذا التي في قولك هذا الا انها لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها المذكر والانثى لا يقال كذا كذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم

وسمّي بوزن كيع

مضاف فنصب ما بعده نحو عندي كذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان
يبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عندي
عدد ما درهما **قوله** ومن السماعية العاملة في الاسما كلمات تسمى اسما الافعال
اولها رويدا اعلم ان هذه الاسما قد تؤتى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسما
موقع الافعال ويسدون بها مسدها ولنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ
الفعل على ما سياتي فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر
والمونث والاثنان والجمع وهذا نوع الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسما قد تكون
امرا وقد تكون اخبارا فان الاول قد يكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المص بهذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر
والمقصود ههنا ذكر العامل واما اسما الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسما كثيرة
ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب ومنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي
امهل الا انه صغر بتصغير الترخيم ان يحذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا
الحذف والتصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني
وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل والمصدر ح
مصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وتستعمل
منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو
ساروا رويدا اي مرودين واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف حرفا
للخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذاك والنجاءك نحو رويدك زيدا واذا
كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا

زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيد اي ترك
زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى
هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الاصل وقد جعل ههنا اسما
للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل وتغني غناءه فجعلت ههنا اسما لها وعلى
هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله
هيهية فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقد يجي
بهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد
تزاد بعدها ما توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو اي افترقا واستقبح الاصمعي قولهم
شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا
وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب
لازم للظرفية فلم يكن لشتان محل وهو من العوامل ولم يستبعده بعضهم عن
القياس لكونها مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد
جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك
سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء
واخذ يسمنها فراى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال الآن قد سمنت
الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته
قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان
وذلك لانا وان نعتت هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان
المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب

بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما بعده من جهة
المعنى وعلى هذا اشتان وسرعان قوله ومن السماعية اربعة انواع من الافعال
منها النّاقصة اعلم انّ هذه العوامل داخلة على المبتداء والخبر كظننت واخواته
الا ترى انك تقول كان زيدا اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتداءً وخبرًا نحو زيدٌ
اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدًا قائمًا لانّ المنصوب هناك ليس بلازم
بل لو سكت على ما ورائه كان كلامًا سديدًا ولو سكتّ هنا على مرفوع كان لم يكن
كلاما كما اذا لفظت بالمبتداء وحده وانّما رفعت هذه الافعال المبتداءَ ونصبت
الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين وانّما سميت ناقصة
لانّها سلبت الدّلالة على الحدث وانّما تدلّ على الزّمان فقط لانك اذا قلت كان
زيد قائما كان بمنزلة قام زيد في انّه يدلّ على القيام فمعنى واذا سلبت الدّلالة
على الحدث فلم تسكت على مرفوعها قوله والفرق بين صار وكان اعلم انّ صار للانتقال
من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدلّ على
وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما
كان فانّه يدلّ على الزّمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد
تستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فهي في هذا المعنى الوجه
تامة قوله وكان يجئ تامة اعلم انّ النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما
ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب ويتمّ بالمرفوع
ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيًا وصبيًا منصوب على الحال دون الخبرية
اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان

عوّض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث
صح

كان انت خير من زيد اي كان هذه هي النّاقصة بعينها لانّ ضمير الشّان اسمها والجملة
خبرها الا انّهم افردوها بالذكر وعدّوها قسمًا مفردًا رغبة في التفهيم والتقريب
والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم انّ من افضلهم كان زيدًا قوله
وكذا اصبح واخواته اعلم انّ اصبح واخواته يجئ على ثلثة معان الاول ان يقترن
مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصّباح والمسا والضحى فيكون لها اسم
وخبر نحو اصبح زيد قايما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول
في هذه الاوقات جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل
وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاوقات
المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيًا وامسى زيد اميرًا
واما ظلّ وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصّين او
كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان تامّتين ويظهر من هذا انّ المراد من قوله وكذا
اصبح واخواته وهو امسى واضحى دون ظلّ وبات فكان ينبغي ان يقول اصبح
واختاه واخواه الا انّه تساهل في العبارة قوله وما في ما زال واخواته نافية
اعلم انّ الذي في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله
في زمانه وما فيما عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواتها
فجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا
مقيما لانّ كلمة الا انما تؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا
ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناها ايضا زال وبرح الا انّه لا يستعمل الا مع الحرف
النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف

واما ما في مادام تخالف لما في مازال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في خبرها في تأويل المصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتيتك خفوق النجم فاذا قلت اجلس مادام زيد جالسا كان المعنى دوام جلوس زيد اي مدة دوام جلوسه فلهذا كان الواجب فيها ان يشفع بكلام قبلها لانه ظرف لابد له مما يقع له قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به وقيل ان اصل ليس كصيد البعير لكنه لما لم يتصرف التزم في عينه السكون ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب او ترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما مازال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما في خبرها واختلفوا في ليس فذهب المتقدمون من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فبالحري ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا لرتبته عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو

عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاه واوضح للغرض المقصود منه لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يخرج اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا وجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاطه في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس سلك سلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيء النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع اي وكاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان منا قول باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج اي كاد خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت آئبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ من عسى في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى

اذهب في الدلالة على الاستقبال الا تراك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن
هذا شديد القرب من الحال فلما كان الامر على هذا احذف علم الاستقبال مع كاد واثبت
مع عسى وقد شبهه بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر بينهما وهو
ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على
سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى ولكون
كاد ادل على التقريب استعماله العرب لقرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس
يكون اميرا فانك لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة
الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال
كاد اعلم ان ام الباب هي عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا
وكذا جعل واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد
ان يجيء ان يخرج واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء قوله
والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان
ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب الاول لحوق
الضمائر وتاء التأنيث اياهما كنعما والمثلة طويل الذيل والحاصل انهم لما ارادوا
المدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا
يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس ليدلين على
هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لانه ادل على هذا المعنى من المضارع لان
المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان
للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو بمعنى الاستمرار اصلح

واما اللغة فقوله من طول البلى هو الاندراس وفعله ان [illegible] قال الجوهري في الصحاح البلى [illegible] اذا اذهب وانقطع [illegible] ربع عفاه [illegible] بفتح الراء وسكون [illegible] واما الاعراب [illegible] مستتر راجع الى الربع [illegible] الزمان [illegible] وان يمصحا [illegible] مبتدأ [illegible] خبر المبتدأ [illegible] منصوب بانه [illegible] واما المعاني فقوله [illegible] ان خبره مضارع مع ان [illegible] يمصحا [illegible]

٦٨

وعلى معنى الثبوت ادل فيهما فعلان ماضيان فلا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن
اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما
معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا
تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز
وقوع سائر المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو ونعم هذا ونحو ذلك لا يقول
احد وكذلك نعم غلام غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا
قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد
وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام
الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس بمجموعهما وكذلك الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك
قالوا وانما آثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لما انهما موضوعان
لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذ
موم بهما مثلا بجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو
المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مقدما
خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع
الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ غناء الضمير العائد اليه
ونظير ذلك قول الشاعر فاما القتال فلا قتال لديكم لان القتال في قوله فالقتال مبتدأ
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان اشتمال القتال الثاني ليكون منفيا

فاما القتال لا قتال لديكم [illegible] ولكن سيرا في عراض المواكب اما الاعراب فالقتال مرفوع مبتدأ وجملة لا حاجة الى البيان [illegible] فقوله فاما القتال [illegible] فان لا لنفي الجنس [illegible] مضاف الى الضمير [illegible] منصوب [illegible] عند [illegible] على الفتح [illegible] خبره [illegible] مضاف واليه ظرف مكان [illegible] خبر لا [illegible] واما المعاني [illegible] فقد تقع الجملة خبرا [illegible] لا قتال لديكم [illegible]

بلا التي لنفي الجنس عليه لسد مسد العايد اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف
فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد على
كلامين والاول على كلام واحد قوله ويضمر الفاعل انما اضمر الفاعل قبل الذكر سلوكا للطريقة
المبالغة والتوكيد لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه
داعية الاستعداد للتبيين وللبيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتداء بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل
نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التميز
كما في عشرين رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح
والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة
والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب
صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم
في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لا تتغير عن حالها بل تلزم وتيرة وا
حدة وقد اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية
لان الاسم اقوى من فعل لان الفعل مشتق من الاسم وما تركب احدهما مع الآخر
كان الغالب هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليه الفعلية لتصدرها به
وذهب الآخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول
حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح
وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي هو في الابهام نظرا

اسم كان

نظر الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر لفظا
على المضمر وقد ذكر وفي ارتفاع المخصوص ههنا وجوها احدها ان يكون حبذا ابتداء
وزيد خبره وهذا انما يتأتى على قول من يغلب عليه الاسمية والثاني ان يكون ذا
مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث
ان يكون خبر مبتداء محذوف كانه قيل لما قيل حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد
والرابع ان يكون زيد مبتداء وحبذا خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة غناء
الضمير فمن جعله جملة وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان
متضمنا لضميره والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا فيمن
يغلب عليها الفعلية قوله وساء بيئس اي يلحق ساء بيئس كما يلحق حبذا بنعم
لا يفارقهما في المعنى وذلك نحو قوله تع ساء مثل القوم الذين كذبوا فساء فعل
ماض جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص
بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا
يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص
كالمبين له والمبين لا بد من ان يجانس للمبين قوله والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت هذه افعال القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب
قوله اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفته يريد بمعنى معرفة المبتداء
على كونه بجامعه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت زيد
ا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتداء والخبر كان وان اذا قصد
امضاؤها على الشك او اليقين كظننت زيدا عالما او علمت زيدا قايما الا ان هذه

الافعال تغير المبتدا والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية وصار
الذي كان مبتدا مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتغير صحة الكلام
بان تسقط الفعل فان استقام مابعده مبتدا وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا
وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا في كون الذكر فيه راجعا الى المفعول الاول ثم ان
لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معاني اخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت
فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تع وظنوا
انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض
المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا
الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتض الثاني كقوله تع زعم الذين
كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول
الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون بمعنى روية البصر فوجدت بمعنى الاصابة
فلا يقتضيان الثاني نحو رايته ووجدت الضالة **قوله** ومن خصايصها امتناع الا
قتصار على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر فكما لا يستغني المبتدا
عن الخبر والخبر عن المبتدا كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب
اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا
تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا
نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع **قوله** والغاؤها متوسطة
ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلاث مراتب الاولى لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز الغاؤها البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام العناية

لعناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان والثانية التي يجوز الالغاء فيها والاعمال
وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا وانما تساويا
لان واحدا من المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو متاخر من جهة ومتقدم من
جهة والثالثة التي يكون فيها الالغاء احسن وتكون الالغاء فيها احسن وذلك عند
التاخر وذلك لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه وضعف اعماله وحسن الغاؤه
وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال ذوات المفعولين
لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك
زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في
اعطائي اخللت **قوله** والتعليق بالاستفهام واللام انما علقت عند الاستفهام
لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذلك اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا
قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الخبران في موضع النصب
لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام
وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة
كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا وكانت معملة من جهة غير معملة من جهة
فشبهت بالمراة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة **قوله** وقد مضى الان ضربا
العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه
وثلثة عند الاخفش [ابي الحسن] الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية [لاجل الاسناد]
وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى

كالاختين اذا تزوجهما رجل ولم يرد
الاول من نكاحهما وهما ليستا بذات
بعل لانه لا يجوز نكاحهما ولا مطلقتين
لانه لا يجوز تزوجهما زوجا آخر
[illegible]

يعرف بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا عند اصحابنا لانّ رافعهما هو التعرّي من العوامل
اللفظيّة لاجل الاسناد وانّما قيّد بقيد الاسناد ايذانًا بانّ الاسم لو عري من العوامل
اللفظيّة ولم يسند اليه شيء كلفظ زيد مثلا من غير خبر لفظًا مظهرًا او مضمرًا او تقديرًا
لم يكن مبتداء بل كان بمنزلة الاصوات التي حقّها ان يتلفظ بها غير معربة لانّ الاعراب
لا يستحق الّا بعد العقد والتركيب وانّما وجب ان يجعل هذا المعنى الرفع لانّ الاسمين
اذا تجرّدا عن العوامل اللفظيّة لاجل اسناد الثاني الى الاوّل استحقّا لخروجهما بالاسناد
عن حكم النعيق قوله واكتنا بهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه الاوّل
بالفاعل لكونه مسندًا اليه والثاني لكونه جزءًا ثانيًا من الجملة اوجب بهما الرفع من بين
ساير وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدّم انّ كلّ ما يقوّم المعنى المقتضي عامل
اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده بهذه المثابة فوجب
ان يكون عاملا والكوفيّون على انّهما اعني المبتداء والخبر يترافعان وحجّة الفريقين مذكورة
في الاصل قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى المقتضي
الجزئين عاملا فيهما جميعًا لا ما ذهب اليه بعضهم من انّ هذا المعنى عامل في المبتداء
والمبتداء عامل في الخبر وما ذهب اليه الآخرون من انّهما جميعًا اعني المعنى والمبتداء
جميعًا عاملان في الخبر قوله وحقّ الاوّل ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتداء
معرفة والخبر نكرة لانّ وضع الكلام على ان تخبر عمّا هو معلوم عندك وعند مخاطبك
بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفايدة هذا هو القياس ثمّ انّهم يبتدؤن
بالنكرة المخصّصة نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك وانّما حسن ذلك لانّ الصفة
يجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل الآية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك

من ذلك الجنس وعلى هذا كلّ موضع يبتداء فيه بالنكرة انّما يصحّ لضرب من التاويل كما
في الاستفهام والنفي وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لانّ النفي لعموم التحق بالمعرفة
وارجل في الدار ام امرأة لانّه متاوّل بايّهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن
لانّهم لا يلتبس فيه اعني التباس صفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يجيئان
معرفتين انّما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب متصوّر الشيئين ولم يعرف النسبة
بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد وانّ شخصًا
قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق
والمعتبر في ذلك حصول الفايدة بحيث وجدته استقام الكلام وقولهم الله
الهنا ومحمّد نبيّنا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقرّبا وتعبّدا والثاني ان يقال
للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزّله منزلة من تخبره بشيء لا يعرفه واعلم انّهما اذا كانا
معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتداء بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق
زيد وزعمت انّك قدّمت الخبر لم يجز بل لو ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتداء
وزيد خبره لا يقال انّ زيدًا يدلّ على الشخص فهو متعيّن للاسناد اليه فيكون مبتداء
قدّم او اخّر والمنطلق يدلّ على معنى النسبي فمتعيّن للخبريّة متقدّمًا كان او متاخرًا
لانّا لا نجعل المنطلق مبتداء الّا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدًا خبرًا
الّا على تاويل مسمّى بهذا الاسم فكلّ واحد منهما صالح لان يكون مبتداء وخبرا فايّهما
يتقدّم يكون هو المبتداء كما ذكرنا هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انّه يجوز تقديم
الخبر وان كانا معرفتين فاذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عمّن يعرفه المخاطب
باخوّته بانّه مسمّى بزيد كان اخوك مبتداء وزيد خبره وان كان متقدّمًا ثمّ الاصل في

انما هو في موضع الالتباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتداء وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فهنا لا يلتبس لان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء **قوله** والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريه عن العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب كان استقام الكلام فعامله اذا معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى حاله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم ان من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع الفعل موقع الخبر وهو الاسم الفاعل مرة وموقع المبتداء اخرى وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير شرط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقع اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما

قائما على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة للاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فانى كيف يعمل فيه العامل الا يراك تقول من اين جئت فتفتح اين وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب قد يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم والعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتداء عن العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي الفارسي يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا يرى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء الآن العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الصفة بواسطة الموصوف **قوله** ويحتج للاول بقولهم يا عمر الجواد استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتها بان كان احدهما اعرابا والآخر بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه نحو البيت المشهور الذي هو فما كعب ابن امامة وابن سعدي باكرم منك

باعمر الجواد فقد سها اذ لا احتياج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال ح ان العامل قد عمل
في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا
فيكون العامل فيهما واحدا كما في مذهب امس الدابر من لغة الفصل الاول في المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل
في الاسما التنكير والتعريف طارٍ عليه على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم
تختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في امته نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة
ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم
يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او
تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد
ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني
رجل ضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته
بعض التعريف وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تعرّف له عند السامع
معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان الضمير معرفة بها وانه زيد في قولك زيد
ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو
الضماير لانها بمنزلة وضع اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع
الضماير ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ما هو لغيرهما **قوله** والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو
قالوا في تعريف العلم الخاص انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيده
بالقيد الاخير احترازا عن الضمير والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان
يتناول بكرا او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيده بقيد الخاص احترازا عما نكر من

اما اللغة فالكعب اسم رجل وامامة وسعدى اسما امراة وقوله يا عمر الجواد وهو من الجود وهو السخاء والمعنى بهذان الرجلان كانا جوادين ولكن ليس باجود منك يا عمر الجواد بل انت اجود منهما واما الاعراب فقوله يا كعب ... اسمه وابن صفته ... لكونه غير منصرف ... للتاكيد ... لانه مفرد والجواد صفته ... هو العامل في الموصوف ... واعلم ان العامل ... [illegible] ايضا

٢٣

وحدها

من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار
ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة ونحوهما
قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام عند سيبويه للتعريف والهمزة
للوصل مجلوبة للابتداء بها الا انها لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف
التعريف ال كهل وبل وانما التزم التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم
الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا
من افرادها فان كان الاول كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان
كان الثاني كان لتعريف ذلك المفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم
على الحقيقة قد تكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو ان الانسان لفي خسر فيقال
ان اللام فيه للاستغراق الجنس وقد تكون بشيء لا يمكن ذلك فيه فلا يسمى الاستغراق
نحو قوله تع واخاف ان ياكله الذيب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق
قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم
والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث
يستغني عن قصته او لا يكون والاول اسما الاشارة والثاني الموصولات وانما
بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة
والصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان
قلت ان هذه الاسما اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال
الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان
واللذين قلت عن ذلك جوابان احدهما لا نم ان هذان وهذين تثنية هذا على

حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة للتثنية بهذا كما ان هي لفظ موضوع للتثنية
هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى مو
ضوعة للتثنية في حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث
فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذالك ههنا ولا شك ان اختلاف الصيغة
لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا اذ
الالف في التثنية لا تحذف بل تنقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب
الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية لاختصا
صها بالاسما فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا
بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك **قوله** والموصولات
نحو الذي والتي ومن وما والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له
نحو الذي ابوه قايم زيد وانما تعرفت بصلتها ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة
واصلها لذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل
الذي فعل كذا فيكون اللفظ متناسقا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم يحصل له
ذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الالف
واللام نحو جاءني من عرفته فتكون بمنزلة الذي عرفته **قوله** فانها لا تتم الا بصلة وهي
احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب ابوه عمرو والذي
في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان يكون
من الجملة التي تقع صفة اعني انها من الجمل التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب
فلا يصح وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب

اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا
لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه واكرم به لم يجز لان
التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان متعجب بما يستبهم عليه سببه فان اتيت
بالقول مع هذه الانشاء جاز لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت
القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يعود الى
الموصولات كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول
قد تنزلا منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف العايد للعلم به وهذا
متسع في كلامهم نحو قوله هذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء اية في التنزيل
من هذا الجنس الا وحذف العايد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تع والذي
يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله تع واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم
ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا يكون الا نكرات فلا يجوز ان
ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة فلما كان كذلك وقد مستهم
الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف
بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل
ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان يكون معلوما للمخاطب نحو هذا الذي
قدم من الحضرة لمن بلغه ان ناسا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فافدته
بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة اخلت
ثم ان الفرق بين الذي وبين ما ومن الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين

والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم **قوله** والخامس المضاف
الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد
او غلام الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا
اضيفت الى المعرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف
الا اسماء ضربت في الابهام بعرق فانها نكرات وان اضيفت الى المعرفة الا على نحو
غير ومثل وشبه وسبقت اليه الاشارة فيما تقدم **قوله** في المذكر والمؤنث
المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في
بنت واخت ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا
بحال التانيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء
التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر
الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف كما تجي في التانيث تجي لشبه
التانيث كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة
في نحو علامة ونسابة ولتاكيد معنى الجمع نحو حجارة ولدلالة على النسب او التعريب
كمهالبة وموارجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فروعا
لاصول فرعية التانيث للتذكير **قوله** ولا الف والالف تجي للتانيث مقصورة
او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة قد يكون بحصو
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح
العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء او كسرها وسكون العين فان
الفها قد يكون للتانيث كسلمى ومنوي وزضوي وقد تكون للالحاق كارطى وغير

٧٥

وغيرهما وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة من الحاق التاء وورود غير منوف
في الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضا يورث عدها سامة **قوله** وهو على
ضربين اعلم ان التانيث الحقيقي هو ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة
وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض
وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل
المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز
طلع الشمس جواز امتناعا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه
فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة لان
الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يله لم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة
لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تع فمن جاءه موعظة ولو كان بهم
خصاصة لانه اذا كان جايزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث
البهايم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين لان البهايم لا يتميز اعيانها
بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التانيث
الغير الحقيقي فاجري صار الناقة وان لم يجز جاء هند **قوله** اللفظي على ثلثة اضرب التانيث
غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد
لا يكون ثم انه ان كان واحد لفظا قدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل اريضة
ونعيلة وانما قدر التاء دون غيرها من علامة التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات
وهذا التسمي مونثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد الى الضمير نحو الشمس طلعت

والاستعمال ح

وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ماكان على اربعة احرف سواء
كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني
عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث على ما قد سلف
في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عريب
عريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع
فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان الجمع المكسر فرع على جمع
المصحح فاجتمع فيه فرعيتان فلما كانت تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي
فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع
المذكر وبين جمع المؤنث وجمع المذكر نحو قوله تع اذا جاءك المؤمنات وقوله تع وقال
نسوة قال الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة
وهي اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل
حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون
مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص
بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير
فانه قد اتغير له صيغة **قوله** هذا اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره اعلم ان ترك العلامة
في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس
اما اذا كان مسندا الى ضميرها فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان
لم يلحق العلامة لم يعرف اسناده الى ضميرها ام الى اسم اخر يجيء بعده نحو طلع شعاعها
او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هنا

نفت

٧٦

وتثنيته

هناك ان الجمع المفرد حكمه حكم الجمع عنه في تذكيره وتانيثه وجمعه من حيث كان الجمع عنه فلما
كان حكمه هناك هكذا او هذا واقع موقع تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع
لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسنده الى
ضمير العاقل نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول الجذوع
انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الجمع خلون وخمس عشرة خلت وما ذاك بضربة
لازب **قوله** الناس والانام والرهط مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه
لان الانسان لا يجمع هذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف
واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس
الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل
قوله معاذ الاله ان تكون كظبية ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من
لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعمل الا مذ
كرين مع انهما اسما جمع قال الله تع تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط
واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الايتين
اورد هما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه او لو كان كذلك
لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال دون النساء
لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن
ام نساء قال الله تع لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء وربما دخل فيه
النساء على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من
لفظها اذا كان للادميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل

بدليل قوله معاذ الاله

اما اللغة فقوله ادري من الدراية بمعنى العلم ولكن المعنى الظن والباقي ظاهر والمعنى ليس لي علم
بجواب هذا السوال ولكن ادرجه اي يحصل الظن بعد التامل والفكر في احوالهم وافعالهم بجوابه بالغ الناس فهم
... كونهم ذكورا واناثا واما الاعراب فقوله وما ادري ... للنفي وادري فعل وفاعل والواو ... للعطف
... اخال ... واقوم الهمزة للاستفهام وقوم مرفوع خبر
مقدم على المبتدا وهو ال حصن وقوله ام نساء عطف على قوم
واما الاستشهاد فانه القوم يستعمل للرجال دون النساء لما
قال زهير اقوم ال حصن ام نساء